



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص إدارة محلية بعنوان:

السياسة المالية في الجزائر - دراسة حالة بلدية راس الوادي -

من 2021 الى 2024

اشراف الدكتور المحترم:

زايدي عبد العزيز

اعداد الطلبة:

سلمى شيبازي

عبد الرزاق عماري

لجنة المناقشة

زايدي عبد العزيز	الاستاذ المشرف
بلمرزوق عنتر	الاستاذ الرئيسي
بن عمير	الاستاذ المناقش

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): د. محمد بن علي بن سليمان الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 107885071 والصادرة بتاريخ: 15/08/2018
المسجل (ة) بكلية / معبد العلوم والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية العلوم السياسية والعلوم الإنسانية
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: المسألة السياسية في الجزائر

أصبح بشرفي أنني أتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/18

توقيع المعني (ة)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عن هادي بن عبد الرزاق الصفة: طالب، أستاذ، باحث هادي بن عبد
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 4.669.88.32 والصادرة بتاريخ: 2023/08/24
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: السياسية العالمية: حدى الجزائر الشرفي

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/09

توقيع المعني (ة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اهداء:

اهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما،

والى ابنتي فلذة كبدي رنيم، والى من قاسموني فرح الحياة وحزنها

الى اخي(مراد) واخواتي كل باسمها

الى ابنة عمي الهام التي لم تبخلني من نصائحها وخبرتها في اعداد المذكرة،

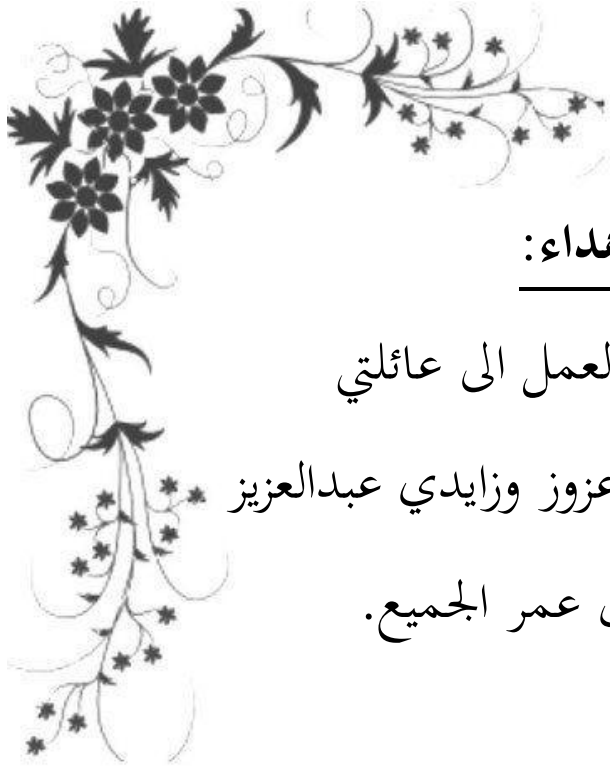
الى من جمعتني بهم المواقف الطيبة

والى الصحبة الصالحة التي جمعتني بهم مقاعد الدراسة،

والى زميلاتي في العمل، اطال الله في عمر الجميع.

سلمى شمبازي





اهداء:

اهدي هذا العمل الى عائلتي

والى زملائي غربي عزوز وزايدي عبدالعزيز

اطال الله في عمر الجميع.

عبد الرزاق عماري





شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على نبينا محمد أحسن خلق
الله.

بعد ان وفقنا الله عزوجل على انهاء هذا العمل المتواضع فانه يطيب لنا ان نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف زايدى على قبوله الاشراف على هذه المذكرة والذي لم يخجل علينا بمساعدته طيلة مدة الاشراف وكل ما قدمه من توجيهات وتوصيات وملاحظات قيمة والتي كان لها الفضل الكبير في اتمام واخراج هذا العمل.

كما نقدم خالص الشكر للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.
وفي الاخير اشكر كل من ساعدنا من قريب او بعيد في انجاز هذا البحث العلمي.



مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة و الإيرادات العامة، و تكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره ، وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها ،لما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام في إطار المبادئ التي تتبناها و الأسس التي تقوم عليها، و تحتل هذه الأخيرة مكانة هامة نظرا للدور الذي تؤديه في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد ، و ذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي كونها عامل مساعد و مساند في دعم الاقتصاد الوطني و نجاح السياسات الاقتصادية ، كما يمكن أن يكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية و سياسات الإصلاح الاقتصادي ، أو في تأخير و تعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج و السياسات الاقتصادية ، و يتمثل دورها في تحفيز و جذب الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية .

والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتمام كبير بالسياسة المالية، حيث بادرت في بداية التسعينات بإصلاح ضريبي ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية المشروطة من قبل المؤسسات المالية الدولية، الهادفة إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتصحيح الاختلالات الهيكلية، وكذا معالجة الانخفاض الحاد في إيرادات موازنتها العامة، والسعي وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية، وإحلال الجباية العادية محلها، فكلها إصلاحات ركزت على بند المالية العامة.

و مع وضوح الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي في بداية الألفية الجديدة ، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد بغرض مجابهة تذبذبات إيرادات الجباية البترولية ، و في ظل تحسن الوضع المالي تدريجيا بسبب ارتفاع أسعار النفط تمكنت الجزائر من تحصيل إيرادات كبيرة مما جعل اهتمامها ينصب على السياسة المالية في شقها الإنفاقي من أجل دفع عجلة التنمية ، من خلال تسطير برنامج لإنعاش النمو الاقتصادي في البداية ثم تلتها برامج أخرى لدعمه و توطيده بالتوسع في إقامة المشاريع العمومية و التنمية الضخمة ، و القيام بإجراءات و إصلاحات ضريبية لتشجيع الاستثمارات، فشهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة.

لكن في الآونة الأخيرة عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تضخمية و التي تتعارض مع شروط الاستقرار الاقتصادي ، كما عرفت الإيرادات الحكومية العادية الكثير من التراجع في نفس الوقت ، بسبب وجود الثغرات القانونية و كذا التهرب الضريبي ، و الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية ، مما نتج عنه عجز في الموازنة العامة كما زادت من وتيرتها ، خصوصا بعد تراجع أسعار النفط مما شكل صدمة حقيقية للاقتصاد الجزائري بعد تحذيرات الخبراء الاقتصاديين إذا واصلت أسعار النفط في الانخفاض و ما سينجر عنه من

اختلالات اقتصادية ، مما فرض على الحكومة الجزائرية محاولة تجنب الوضعية السيئة ، و اتخاذ الإجراءات الملائمة النقدية و خاصة المالية منها و التي تتماشى و الوضع السائد ، لتجنب الأزمات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي معا .

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة ، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري ، و التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة و الهيئات الإدارية المنتخبة ، التي تباشر مهامها تحت رقابة هذه الأخيرة

فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم ، ولاية و بلدية و بالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية فهي تلعب دورا هاما في تكفل بحاجيات المواطنين و ضروريات عيشهم و راحتهم ، كما أنها منطلق التسيير الفعال و المحكم لمختلف أمور الدولة ، و أجهزتها التنفيذية ، و مصالحها المختلفة ، خاصة فيما يخص المال العام و أوجه صرفه على المستوى المحلي ، و لكي تقوم البلدية بدورها على أحسن وجه ، فإنها تحتاج إلى موارد مادية و بشرية و تنظيمية مختلفة ، يتم استغلالها من أجل تهيئة الجو الملائم للسير العادي لهذه المصالح وفق اللوائح القانونية و التشريعات التنظيمية ، و من أهم الموارد التي تعتمد عليها الجماعات المحلية نجد الموارد المالية ، و التي تعتبر أساس جلب و الحصول على الموارد الأخرى حيث تصرف في مختلف أوجه الإنفاق التي يتطلبها التسيير المحلي ، لتلبية حاجات المواطنين ، و ضمان حقوقهم على المستوى المحلي .

إن هذه الموارد والنفقات تبوب في وثيقة رسمية يطلق عليها الميزانية المحلية هذه الأخيرة هي عبارة عن البرنامج المالي الذي يعكس سياسات الإدارة المحلية المختلفة ، و هي الإطار الذي يتضمن القرارات المتعددة لاختيار السياسات و الأهداف التي ترغب الإدارة المحلية في تحقيقها ، و كذا اختيار الوسائل و البرامج التي تؤدي إلى إحراز هذه الأهداف ، لذلك فإن وثيقة الميزانية المحلية توفر معلومات عن القرارات التي تتخذها الإدارة المحلية ، لتوزيع مواردها لإشباع الحاجات العامة ، و هذا يعني أن ميزانية البلدية ناتجة عن تحصيل الضرائب و الرسوم و القروض و الاعتمادات المخصصة من طرف الدولة فالجماعات المحلية تعمل على تنفيذ السياسات العامة للدولة وكمثال لذلك قمنا بدراسة تطبيقية في بلدية راس الوادي وعليه نطرح الاشكالية التالية :

كيف تنفذ الجماعات المحلية السياسة المالية في الجزائر ؟

وللإجابة على الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما مفهوم السياسة المالية؟ وماهي مختلف ادواتها؟
2. ما مفهوم الجماعات المحلية ؟ وماهي اهدافها ؟
3. فيما تتمثل ايرادات و نفقات ميزانية بلدية راس الوادي ؟

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات موضوع الدراسة و املا في تحقيق اهداف الدراسة ندرج **الفرضيات التالية**

1. السياسة المالية هي اسلوب او برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الايرادات والنفقات العامة .
2. الجماعات المحلية هي وحدات ادارية محلية تتكون من مجالس منتخبة لها استقلالية مالية وادارية عن السلطة المركزية .
3. تتمثل إيرادات بلدية راس الوادي من إيرادات ذاتية واخرى خارجية ونفقاتها من (الاغذية واللوازم والاشغال والمصالح الخارجية ومصاريف التسيير العام ومصاريف المستخدمين ومنح والاعانات والتكاليف الاستثنائية) .

اسباب اختيار الموضوع :

ذاتية :

1) الميول الشخصي للموضوع

موضوعية:

- 1) غنى المكتبة بمراجع تخص السياسة المالية وايضا الجماعات المحلية .
- 2) توسع الموضوع وحيويته والخروج عن النطاق السياسي .
- 3) اهمية الموضوع واحتلاله الصدارة على المستوى الوطني .

اهمية البحث:

لهذا الموضوع اهمية عملية وعلمية كبيرة بحيث انه مرتبط بعمل البلدية في تنفيذ السياسة المالية للدولة وتمثل الاهمية العملية في ابراز الطرق والاساليب المستعملة في تنفيذ السياسة المالية بطريقة صحيحة وذلك بترشيد النفقات العمومية والتسيير الجيد لها .

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم الطرق والاساليب المتبعة التي تنتهجها الجماعات المحلية في تنفيذ السياسة المحلية وتقديم قراءة تحليلية لميزانية بلدية راس الوادي خلال الفترة الممتدة من (2021_2024).

ادبيات الدراسة :

1) اطلعنا على مجلة خاصة بالدكتورين مشتة بومدين واحمد شفير بعنوان قراءة تحليلية في ميزانية الجماعات الاقليمية في الجزائر دراسة حالة بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018_2021)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مالية الجماعات الإقليمية، من خلال دراسة ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2018-2021)، وعليه قمنا بتشخيص نظامها المالي، وتحليل هيكلها، مكوناتها، وأهم مواردها الداخلية والخارجية توصلت الدراسة إلى أن ميزانية بلدية برج بوعريريج تعتمد على مواردها الذاتية، خاصة إيراداتها الجبائية في تمويل ميزانيتها وتغطية نفقاتها خاصة نفقات التسيير، كما أن نفقات التجهيز والاستثمار تفوق نفقات التسيير خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى زيادة الانفاق الصحي مقارنة بغيره من أنواع النفقات لمحاجة فيروس كورونا (كوفيد-19).

2) كما اطلعنا على رسالة ماجستير للطالب عباس عبد الحفيظ تحت عنوان تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان بلدية منصوره: تهتم هذه الدراسة بالتعرف على إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والمحاسبة على الاداء في إعداد موازنة الجماعات المحلية في الجزائر، بما يحققه من خصائص ومميزات، بدلا من أسلوب موازنة البنود الذي لا يوفر النظام المحاسبي للجماعات المحلية الوسائل الكافية والوسائل الملائمة في إنتاج المعلومات اللازمة من أجل قياس فعالية النفقات العامة لوحدة الجماعات المحلية، وتوصلت الدراسة في مسعاها إلى ان أسلوب إعداد موازنة البرامج والمحاسبة على الاداء يمكن من تحقيق فعالية النفقات العامة بدرجة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا الاسلوب و تدليل الصعوبات التي تعترض تطبيقه في الجماعات المحلية في الجزائر.

3) اما دراستنا هذا والمعونة ب السياسة المالية في الجزائر دراسة حالة بلدية راس الوادي خلال سنة 2021 الى 2024 ، سنتطرق فيها الى السياسة المالية للجماعات المحلية من خلال عرض مختلف الموارد المالية المحلية الداخلية والخارجية و مختلف الطرق والاساليب المتبعة التي تنتهجها الجماعات المحلية في تنفيذ السياسة المالية ، ولتحسيد ذلك على ارض الواقع قمنا بتقديم قراءة تحليلية على ميزانية بلدية راس الوادي ولاية برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 2021 الى 2024 وابرار المعوقات الموجودة مع اقتراح الحلول اللازمة لتفاديها من اجل تحقيق اهداف الجماعات المحلية .

مناهج الدراسة:

1. المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة والامام بمختلف جوانبها النظرية من اجل الجمع المعلومات المتعلقة بالسياسة المالية والجماعات المحلية وربط بين المصطلحين و تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي وسلطنا الضوء على بلدية راس الوادي كنموذج للجماعات المحلية
2. منهج دراسة الحالة: هو طريقة اجرائية تحليلية لدراسة الظاهرة من خلال التحليل المعمق للإحاطة بحالة معينة ودراستها دراسة شاملة كظاهرة السياسة المالية للجماعات المحلية وقد تم استخدام هذا المنهج في الفصل الثاني وهذا من خلال تطبيق الدراسة على بلدية راس الوادي ببرج بوعرييج.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة الممتدة من (2021_2024) كون هذا المجال كافيا ومناسبا.
- الحدود المكانية: تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة بلدية راس الوادي.

صعوبات الدراسة:

- 1) طبيعة الموضوع في حد ذاته وتداخل مفهومه وتعدد استعمالاته بين عدة تخصصات (علم الاقتصاد_ السياسة_ القانون_ الادارة_ المالية... الخ)
- 2) صعوبة الحصول على البيانات والاحصائيات وغياب الوثائق الاحصائية والتقارير الاحصائية وهذا بسبب السرية التي تكتسي عمل مصلحة البلدية خاصة فيما يتعلق بالوثائق التي تحتوي على الوضعية المالية والمادية للبلدية .
- 3) عدم تزويد مصلحة المستخدمين بالوثائق الخاصة بالبلدية.

هيكل الدراسة:

- لمعالجة الاشكالية المطروحة ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى فصلين
- الفصل الاول : الاطار النظري للسياسة المالية والجماعات المحلية .
- الفصل الثاني : الاطار التطبيقي (دراسة حالة بلدية راس الوادي).

يتناول **الفصل الاول** مفهوم السياسة المالية وتطورها وانواعها واهدافها وادواتها اضافة الى مفهوم الجماعات المحلية واهميتها ومبادئها واهدافها وايضا السياسة المالية للجماعات المحلية .
 اما **الفصل الثاني** فتطرقنا فيه الى تعريف بميدان الدراسة (بلدية راس الوادي ودراسة تحليلية لميزانية راس الوادي والمعوقات المالية لبلدية راس الوادي والحلول المقترحة لها .

خطة البحث:

الفصل الاول : الاطار النظري للسياسة المالية والجماعات المحلية

المبحث الاول : ماهية السياسة المالية في الجزائر .

المطلب الاول : مفهوم السياسة المالية وتطورها .

المطلب الثاني : انواع السياسة المالية واهدافها .

المطلب الثالث : ادوات السياسة المالية.

المبحث الثاني : ماهية الجماعات المحلية.

المطلب الاول : مفهوم الجماعات المحلية واهميتها .

المطلب الثاني: مبادئ واهداف الجماعات المحلية .

المبحث الثالث : السياسة المالية للجماعات المحلية

المطلب الاول : ايرادات السياسة المالية للجماعات المحلية وانواعها.

المطلب الثاني : نفقات السياسة المالية للجماعات المحلية وانواعها .

الفصل الثاني : الاطار التطبيقي دراسة حالة بلدية راس الوادي .

المبحث الاول : التعريف بميدان الدراسة بلدية راس الوادي .

المطلب الاول : التعريف ببلدية راس الوادي .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية راس الوادي.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لميزانية بلدية راس الوادي.

المطلب الاول : دراسة تحليلية لنفقات بلدية راس الوادي خلال اربع سنوات .

المطلب الثاني : دراسة تحليلية لإيرادات بلدية راس الوادي خلال اربع سنوات.

المبحث الثالث : المعوقات المالية لبلدية راس الوادي والحلول المقترحة لها .

المطلب الاول : المعوقات المالية والاثار الناجمة عنها .

المطلب الثاني : الحلول والاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

والجماعات المحلية

تمهيد للفصل الاول:

اضحت السياسة المالية تحتل مكانة هامة من بين السياسات الاخرى للاستقرار الاقتصادي ، لأنها تستطيع ان تقوم بالدور الاعظم في تحقيق الاهداف التي يناشدها الاقتصاد الوطني ، اذ تعد من الوسائل الرئيسية التي تمكن الحكومة من التصرف في ارادتها الضريبية لتمويل مشاريعها وتنفيذ خططها عن طريق اعتماد الانفاق اللازم لذلك فميزانية الجماعات المحلية تمكننا من معرفة اهم الإيرادات التي يمكن تحصيلها خلال فترة زمنية وكذا النفقات التي تم صرفها في نفس السنة فهي بحاجة لموارد مالية لتسيير المصالح والمرافق التابعة لها فتجسد استقلالها المالي من خلال ميزانيتها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية في الجزائر:

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الاهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، الا ان هذا المفهوم تعدد واختلف نظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتداخلها نخرج من خلال هذا المبحث الى مفهوم السياسة المالية وتطورها وانواعها واهدافها وادواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

ارتبط مفهوم السياسة المالية بتطور الفكر المالي، وقد اختلفت وجهات النظر المحللين والاقتصاديين حول مفهوم السياسة المالية، لذلك نجد عدة تعريفات منها:

يعرفها البعض بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل: الناتج الوطني، العمالة الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"¹.

كما تعرف بأنها "استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"².

كما نجد تعريفا آخر يعرفها على أنها: "السياسة التي تشمل كل تغيير في مستوى أو تكوين أو توقيت نفقات الدولة أو كل تغيير في العبء الضريبي أو في هيكلية الضرائب أو الفترة الزمنية للدفع"³.

كما تعرف السياسة المالية بأنها: "برنامج تخطيطه وتنفيذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"⁴.

¹- حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، (القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000)، ص 16.

²- عبد الواحد عطية: الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003)، ص 02.

³- سعيد فراهاني فرد: السياسات الاقتصادية في الإسلام، (بيروت، لبنان: دار الولاة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 38.

⁴- مسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص 47-48.

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف للسياسة المالية يمكننا القول أن جميعها تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، أي أن السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة وغيرها لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني والعمل على استقراره ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

أولا: السياسة المالية في العصور القديمة

تميزت المجتمعات القديمة بعدم وجود دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة ومنفصلة عن مالية الحكام في تلك الحقبة، حيث كانت مالية الدولة مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق وانعدام الرقابة عليه، يرجع السبب في عدم وجود سياسة مالية واضحة إلى أسباب سيكولوجية تتمثل في عدم اهتمام المفكرين القدماء ونظرهم لماديات الحياة بصفة عامة وسيطرة الدولة المطلقة، أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في قلة الظواهر الاقتصادية وضآلة وزن الاعتبارات المالية البحتة¹.

ثانيا: السياسة المالية في العصور الوسطى

يطلق الفكر الغربي على هذه الفترة من الزمن بأنها عصور الجهل والظلام في العالم بأسره ولا يقصرونها على أوروبا وحدها، نظرا لما شهدته تلك المرحلة من ركود فكري واقتصادي، حيث ساد تلك الفترة النظام الإقطاعي والذي سيطر على أمور الدولة، حيث عمل بدوره على تقلص فكرة السلطة العامة، وبالتالي ابتعدت الدولة عن المهام التي كان موكل إليها القيام بها، وهي إشباع الحاجات العامة للمجتمع وغيرها من الوظائف التي كانت الحكومات تقوم بها، أما الإيرادات التي كانت تعتمد عليها الدولة في هذا العصر فتتمثل في دخل الدومين الخاص المتمثل أساسا في دخل الأرض الزراعية للسيد الإقطاعي أو الكنيسة، وكان على عكس المستقر عليه الآن

¹ منصور شريفة: السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 34.

بالنسبة للضرائب أن الالتجاء إليها في هذه العهود كان لا يتم إلا بصفة استثنائية، ولذا ظهرت التفرقة بين المالية العادية التي تتمثل في دخل الدومين والمالية غير العادية التي تتمثل في الضرائب والقروض¹.

إلا أنه مع ازدياد الأعباء العامة وزيادة النفقات الملكية وعدم كفاية الموارد لتغطيتها، لجأ الملك إلى طلب إعانات من أمراء الإقطاع وبدت كعطية تقدم للسلطة العامة طواعية لإنفاقها في النفع العام، وبهذا أصبحت هذه الضرائب تجنى بصفة منتظمة مما أدى إلى فرص السلطة سيطرتها ثانية على الدولة، وأصبح من اللازم موافقة ممثلي الأمة على فرض تلك الإسهامات المالية، مثلما حدث في بريطانيا وما نص عليه العهد الأعظم عام 1215م، ثم تبعتها فرنسا ووجد المبدأ تطبيقه منذ عام 1413م².

ثالثاً: السياسة المالية في العصر الحديث

1- السياسة المالية من المنظور الكلاسيكي:

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو وجون ستوارت ميل والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، كما ظهر قانون ساي Say وهو من دعائم الفكر التقليدي ويبني على أن (العرض يوجد الطلب عليه)، ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي، حيث أن النقود وفقاً لهذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب، وأن أي زيادة في الدخل النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائياً زيادة معاملة لها في الإنفاق (الطلب) لشراء هذا الإنتاج الجديد (العرض)³.

وظلت أسس السياسة المالية السائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرض اقتصاديات الدول المعتمدة للأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والأزمات خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي، ما هدم ركائز الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية، وهياً المجال لظهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي⁴.

¹- حامد عبد المجيد دراز: المرجع السابق، ص 34.

²- المرجع نفسه، ص 35.

³- عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (مصر، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2، 2006)، ص 150

⁴- سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، (مصر، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1994)، ص 206.

2- السياسة المالية من المنظور الكينزي:

يعد كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف الحد من الآثار الكارثية التي أفرزتها أفكار النظرية الكلاسيكية، والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات التي تحدث في مستوى التوازي للدخل الوطني، لاعتقاده بأن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات¹.

استخدمت النظرية العامة الكينزية كمرشد للحكومات في تطبيق سياستها المالية وكمنطق لفكر جديد في معالجة التقلبات الاقتصادية، وهو موضوع اهتمام كينز، فالنظرية الاقتصادية تكون غير كاملة إذا كانت مجردة من تحديد وإيضاح السياسات الخاصة بالتطبيق العملي لها، هذه الفكرة التي نادى بها كينز متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد حيث أشار إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام رافضا بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية وفيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائيا نحو التوازن الاقتصادي والمالي، هذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل، الادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي².

3- السياسة المالية من المنظور النقدي:

ظهر فكر اقتصادي معاصر امتداد للفكر الاقتصادي ولكن في ثوب جديد وأدوات تحليلية أكثر واقعية، خصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق التوازنات الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الفترة التي ارتفعت فيها معدلات التضخم ونسب البطالة، ووفقا لأنصار المدرسة النقدية يمكن للبد الخفية أن تعود

¹- حامد عبد المجيد دراز: المرجع السابق، ص 18.

²- الشيخ أحمد ولد الشيباني: فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، (مذكرة ماجيستر غير منشورة)، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 65-66

إلى العمل في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، يؤمن النقديون بأن عدم الاستقرار الاقتصادي يرجع إلى تصرفات الحكومة التي تؤدي إلى عدم استقرار إنفاق القطاع الخاص، حيث تعمل الحكومة على تحديد الجزء الذي ينفق من الدخل القومي بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة والجزء المتبقي لإنفاق القطاع الخاص، وذلك لا يعني أن السياسة المالية تؤثر على الدخل القومي بل تؤثر على توزيعه فقط، وأن تصرفات الحكومة تؤدي أيضا إلى التأثير على نظام توزيع حقوق الملكية الذي يؤثر بدوره على معدل نمو رأس المال الخاص ومن ثم على معدل التشغيل في الاقتصاد المحلي، وفيما يخص العلاقة بين الضرائب والدخل وسعر الفائدة فإنهم يؤمنون بأنه إذا ما قامت الحكومة بزيادة الضرائب بغية الحد من الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وحدوث البطالة يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة السوقية ويترتب على زيادة أسعار الضرائب في حالات التضخم انخفاض حجم الاقتراض الحكومي من الجمهور بمقدار الزيادة في حصيللة الدولة من الضرائب وبذلك تتجه الأرصدة النقدية إلى تيارات الإنفاق العام بواسطة الحكومة بدلا من الأفراد، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاممة، وعليه وضح فريدمان أن أثر الإنفاق الحكومي غالبا ما ينعقد نتيجة أسلوب التمويل الذي يؤدي إلى نقص إنفاق الأفراد في حالة إقراضهم الحكومة وفي حالة حرمان غيرهم من الأفراد من النقود التي حصلت عليها الحكومة¹.

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية وأهدافها

الفرع الأول: أنواع السياسة المالية

يمكن تقسيم السياسة المالية إلى صنفين اثنين هما:

أولا: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز

وتكون هذه السياسة المالية من خلال الطرق التالية:

1- التوسع في النفقات العامة: أي زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل أو الأطفال

¹- معيوف عادل: أسباب تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماستر غير منشورة)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021، ص 17.

... إلخ، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة¹.

2- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: إن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، وذلك من خلال إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

3- تخفيض الإيرادات الضريبية: بغرض بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، شريطة أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الأنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ثانيا: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض

لتطبيق هذا النوع من السياسة المالية توجد عدة أساليب منها:

1- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستخدم هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نفع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات فئة الدخل المتدنية.

2- التوسع في إصدار القروض العامة: بمعنى أن تقرض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

3- الحد من الائتمان المصرفي: عن طريق سياسة البنك المركزي التي تتمثل في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار².

¹ سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 14.

² سالكي سعاد: المرجع السابق، ص 15.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

إن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو الحصول على اقتصاد مستقر، إلا أن لها عدة أهداف أخرى تسعى إليها يمكننا حصرها فيما يلي:

1-تحقيق العدالة الاجتماعية: العدالة الاجتماعية تعني وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانياته، ولذا كان على السياسة المالية ألا تقف عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد¹.

2-تحقيق التنمية الاقتصادية: تعتمد التنمية الاقتصادية في تمويلها على النفقات العامة بشكل كبير، فبفضل الإعانات من زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ومنه زيادة معدل النمو، كما تساهم الموازنة العامة في تشجيع الاستثمار من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي فقد ترفع الدولة من نفقاتها أو تخفض معدلات الضرائب إذا ما أرادت زيادة الطلب والعكس بالعكس إذا ما أرادت تقليصه².

3-التوزيع العادل للثروات والدخل: إن التوزيع العادل للثروات والدخل يسهم في تنوع الإنتاج من السلع والخدمات، هذه الأخيرة التي يتم استخدامها بتوظيف أدواتها من أجل توزيعه توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع عن طريق الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأول للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة³.

4-تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من الأهداف الأساسية للسياسة المالية أنها تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، فالاستقرار الاقتصادي ليس الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة وإنما هو الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار عبر الأطوار الاقتصادية من (الركود، الكساد، إنعاش، التضخم)، فتسبب اختلالاً للحياة الاقتصادية المنشئة بذلك مصاعب في المجالين الاقتصادي

¹- سالكي سعاد: المرجع السابق، ص 20.

²- عبد الواحد عطية: مرجع سابق، ص 18.

³- روان مونة: تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2020، (مذكرة ماستر غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص 30.

والاجتماعي، يحتم على الدولة تدخّل من أجل تدارك هذا الاختلال والتخفيف منه وهذا باستخدام أدوات السياسة المالية¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

الفرع الأول: النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية. وبالتالي يمكن تعريفها على أنها: "هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"². ويمكن تقسيمها إلى:

1-التقسيم الوضعي للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعاً لاختلاف وظائف الدولة إلى:

1-1-نفقات إدارية: هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن...

1-2-نفقات اجتماعية: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.

1-3-نفقات اقتصادية: هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقاً لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل، الري... الخ³.

2-التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة وفقاً لعدة معايير يُمكن إيجازها كما يلي:

1-2-حسب تكرارها الدوري:

تقسم النفقات العمومية حسب هذا المعيار إلى:

- **نفقات عادية:** هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دورياً كل فترة زمنية (شهرياً مثلاً) كمتربات الموظفين.

¹- روان مونة: مرجع سابق، ص 31

²- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد المالي، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر الأريبطة، 1999)، ص 39.

³- زينب حسين عوض الله: أساسيات المالية العامة، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر الأريبطة، 2006)، ص 35

- نفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدات منكوبي إحدى الكوارث كالزلازل أو الفيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.

2-2- من حيث أثارها الاقتصادية:

تقسم النفقات العمومية حسب هذا المعيار إلى:

- نفقات منتجة: إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية.
- نفقات غير منتجة: إذا لم تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق.
- نفقات ناقلة: تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق العام.
- نفقات غير ناقلة: يقصد بها النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية¹.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تعتبر دخولا للدولة تُمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"².

وتشتمل على:

1- إيرادات الدولة من أملاكها:

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويقسم الدومين إلى قسمين:

- الدومين العام: يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ، تخضع للقانون الإداري.

¹ - محمد الصغير بعلي: المالية العامة، (الجزائر، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003)، ص 28

² - محمد عباس محرز: اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر)، ص 115

- **الدومين الخاص:** يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع، الفنادق، وسائل النقل، وتخضع للقانون المدني¹.

2- الرسوم:

الرسم هو مبلغ نقدي يدفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع².

3- الضرائب:

يقصد بالضرائب اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة³.

¹- سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، (الأردن، عمان: دار دجلة، ط1، 2011)، ص 110-108

²- صالح الرويلي: اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 1992)، ص 109

³- محمد الصغير بعلي: المرجع السابق، ص 58.

المبحث الثاني: ماهية الجماعات المحلية.

مثل الجماعات المحلية في التشريع الجزائري مظهرا من مظاهر الممارسة الديمقراطية وصورة من صور المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي وتسيير الشؤون المحلية بما يعود بالنفع على سكان الاقليم ، كما انها اداة لنهوض بتنمية المحلية، حيث ان هذه الجماعات تمارس اختصاصات متعددة وفي شتى المجالات ولها وثيق السلع بتنمية المحلية كما قلنا، لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الجماعات المحلية واهميتها ومبادئها واهدافها .

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية وأهميتها :

الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية

إن الخلاف في وضع تعريف موحد للجماعات المحلية يرجع إلى الاختلاف في تحديد اختصاصاتها في العمل المناط إليها وسلطتها على هذا العمل من دولة إلى أخرى، حيث تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ عن الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية، إذ تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات على المستوى المحلي¹.

يعرف بعض المفكرين الفرنسيين الجماعات المحلية بأنها: "الإدارة المحلية التي من شأنها تكييف الإدارة العامة من حاجيات ورغبات كل منطقة وجهة محلية"².

كذلك الجماعة المحلية هي: "ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تم سكان منطقة معينة أو مكان معين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية"³.

كما جاء تعريف الجماعات المحلية بأنها: "مقاطعات إدارية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بميزانية الولاية والبلدية واختصاصات ومجالات خاصة الولاية والبلدية تشرف على إدارة المجموعة المحلية والأجهزة التابعة عند الانتخاب بالتصويت العام، وهي مؤهلة لتقاضي أمام العدالة وإبرام عقود باسمها"¹.

¹- شويح بن عثمان: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص 14.

²- نصر الدين مصطفى: الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية الجزائر، (الجزائر: مجلة الباحث، عدد 10، سبتمبر 2012)، ص 161.

³- منور إبراهيم شلبي: المرفق الفعلي دراسة مقارنة، (بيروت: دار الفكر العربي، 1997)، ص 16.

أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات والولايات، وتضم مجموعة سكانية معينة، وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحديث بموجب قانون، وعبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 1947/09/20 والتي تنص على أن: "الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات"².

من خلال ما تم طرحه من تعاريف للجماعات المحلية يمكننا تعريفها أنها وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة، لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق المراقبة للسلطة المركزية.

الفرع الثاني: أهمية الجماعات المحلية.

للجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال مزايا التي تتمتع بها المتمثلة فيما يلي:

- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال اشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية.
- تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، كإنشاء هياكل تساعد الدولة في الدور المنوط بها.
- تعمل الجماعات المحلية بأسلوب الإدارة المحلية الذي يؤدي إلى تحاشي البطيء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية وذلك من خلال مشاركة المواطن في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات المحلية ومشروعات ذات العائد المحلي.
- تبني الجماعات المحلية نظام الإدارة المحلية في توزيع المال العام فيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي³.
- الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية التي يتم صرفها على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.

¹ صالح ساكري: المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية دراسة ميدانية بولاية باتنة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2008، ص 21.

² يوسف نور الدين: الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية لفترة 2000-2008 مع

دراسة حالة ولاية البويرة، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010، ص 23

³ بن طيبة مهدية خروبي سفيان: دور جماعات المحلية في دعم التنمية المحلية مجلة إيليزي للبحوث والدراسات،

(الجزائر: المركز الجامعي إيليزي، العدد 01، 2016)، ص 77-78

- تقوم الجماعات المحلية ببسط الإجراءات والقضاء على الروتين فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين وبذلك تحل المشاكل المحلية بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال¹.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية صورة مصغرة للنظام السياسي للدولة، فرضى المواطن على أداؤها مؤثر قوي على شرعية هذا النظام وتعلقه الشديد بالأحداث المحلية الخاصة بالانتخابات المحلية وغيرها مما ينعكس إيجابا على حياته اليومية.

الفرع الأول: مبادئ الجماعات المحلية

تحكم الجماعات المحلية ثلاثة مبادئ هامة وهي:

1- مبدأ فكرة العمل لصالح الجماعات وتأمين مصالحها الخاصة وضمان حريتها وتمكين أفرادها من استغلال طاقتهم بالكامل، وتحديد أولويات وانشغالات الوحدات الإقليمية في إشباع الحاجات المحلية الخاصة المادية والمعنوية.

2- مبدأ التكامل بين الشعب والحكومة لأن هذه الأخيرة لا تحقق أهدافها وغايتها إلا بمساندة ودعم الشعب، كما أن الجهود المحلية لا تستطيع تحقيق أهدافها على أكمل وجه دون مساندة الحكومة، لذا هذا التكامل يكمن في نقطة التقاء التطلعات الشعبية والحكومية بواسطة الجماعات المحلية.

3- مبدأ ملاءمة نظام الجماعات المحلية كإدارة مع المجتمع وليس العكس وإلا كان سببا في فشلها ومنعها من تحقيق أهدافها وعائقا أمام عملية الإصلاح والتطور².

الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية المرآة الحقيقية للحكومة التي تهم بسكانها أي تكشف العلاقة بين الشعب والحكومة وبالتالي تكمن أهداف الجماعات المحلية في النقاط التالية:

- تدريب القيادات على العمل التنفيذي والشعبي والسياسي على المستوى المحلي والوطني.
- المشاركة الفعلية في السلطة تطبيقا لمبدأ الديمقراطية.

¹ - أمنة شراك: دور جماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 13.

² - أحمد صقر عاشور: الإدارة العامة، (مصر: دار النهضة العربية، 1986)، ص 179.

- الوصول إلى رفاهية المجتمعات المحلية بتحقيق التنمية الشاملة في جميع المستويات.
- ضمان العدالة في توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.
- تحقيق أهداف التنمية وزيادة الرفاهية عن طريق تقسيم العمل لتحسين أداء وظائف الدولة¹.

¹- منال طلعت محمود: الموارد البشرية والمجتمع المحلي، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1986)، ص 178.

المبحث الثالث: السياسة المالية للجماعات المحلية

تعتمد الجماعات المحلية على أسلوب التمويل المحلي للحصول على المبالغ اللازمة لإحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية وذلك من خلال انطلاقها من توجه الجهود الحكومية إلى تحقيق المشروعات التنموية للمحليات وعليه يتطلب اللجوء إلى إنفاقات أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية وذلك من خلال الإيرادات والنفقات.

المطلب الأول: إيرادات الجماعات المحلية وأنواعها

. تعرف الإيرادات على أنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة ومن خلالها الجماعات المحلية في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، فقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي السائد، فكانت في الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق العامة اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها، إضافة إلى ذلك فإن أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة لضرورة لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي¹.

تتمثل أنواع إيرادات الجماعات المحلية فيما يلي:

1-1-موارد مالية ذاتية:

يقصد بالإيرادات الذاتية المحلية مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية التي تختلف في تنوعها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية والنظام الاقتصادي المتبع² وتمثل فيما يلي:

1-1-الضرائب والرسوم المحلية: هذه الإيرادات تعمل على تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الجماعات المحلية وتعد من العناصر الأساسية في التنمية المحلية وهي³:

¹ - محمود حسين الوادي وعزام زكرياء أحمد، مبادئ المالية العامة، (عمان: دار المسيرة، 2007)، ص 52

² - خالد سمارة الزغبى: التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، (عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985)، ص 12

³ - قانون رقم 99-111 المؤرخ في 23/02/1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية رقم 82 لسنة 2000.

أ) الضرائب المباشرة: من أهم الضرائب المباشرة المحلية لفائدة الجماعات المحلية ما يلي:

- الرسم على النشاط المهني: ويشمل هذا الرسم الأشخاص الذين يعتمدون في أنشطتهم على العمل الذهني الفردي كالأطباء والصيدلة والمحامين والمهندسين والمحاسبين ... إلخ¹
- الرسم العقاري: ويتعلق الرسم العقاري بالملكيات المبنية وغير المبنية².
- الرسم التطهيري: ويمثل الرسم التطهيري كل من الرسم على رفع القمامة المنزلية وتفريغ الماء في المجاري ويحصل لفائدة الجماعات المحلية.

ب) الضرائب غير المباشرة: ويمكن أن نميز في الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية ما يلي:

- الرسم على الذبائح: وهو رسم غير مباشر مستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر فيها المذابح.
- الرسم على القيمة المضافة: تخضع جميع عمليات البيع والأشغال العقارية وتأدية الخدمات للرسم على القيمة المضافة

1-2- إيرادات الأملاك العامة للجماعات المحلية: توضع تحت تصرف الجماعات المحلية كل الأملاك العامة

المنقولة وغير المنقولة والتي تدر دخلا كقيمة إيجار عقارات وكراء العتاد المتحرك والمنقول

- إيرادات تحصيل حقوق الماء: تتميز به البلديات التي تدير توزيع الماء بنفسها، أما ما تديره مؤسسة الجزائرية للمياه فهي التي تتكفل بتحصيل حقوق الماء لصالحها

- إيرادات حقوق الطريق والوقف داخل المساحات: والتي تتمثل في كراء الأسواق ومساحات التوقف

- الإيرادات الخارجية المحلية: عندما لا تستطيع الجماعات المحلية تغطية كافة حاجات سكانها بمواردها الذاتية لأن حصيله الضرائب والرسوم وإيرادات الأملاك العامة لا تكفي لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات اللازمة للسكان، فإن ذلك يستدعي البحث عن مصادر أخرى لتمويل وتأدية الخدمات خارج نطاق الإيرادات الذاتية³.

2- إعانات الدولة للجماعات المحلية:

¹- الجريدة الرسمية رقم 40 لسنة 2015، قانون المالية 2015 المتضمن إعادة توزيع نسب هذا الرسم (0.66% البلديات، 0.29% الولاية، 0.05% صندوق الضمان والتضامن).

²- المادة 231 من قانون رقم 3694 المؤرخ في 10/01/1994 المتضمن الضرائب والرسوم المماثلة.

³- لخضر مرغاد: الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، (الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، فيفري 2005)، ص 5-6.

نظر لعدم كفاية موارد الجماعات المحلية فإن السلطات المركزية تخصص إعانات للجماعات المحلية بهدف التقليل من التفاوت في الموارد المالية للجماعات المحلية ومحاولة تعويض عجز بعض ميزانيات الجماعات المحلية، وليكن عن طريق صندوق الضمان والتضامن الجماعات المحلية والمتمثلة في منحة معادلة التساوي¹، حيث اهتم المرسوم المتضمن صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية المعدل والمتمم² بالتوزيع العادل بين الجماعات المحلية حسب الوضعية المالية للبلدية وعدد السكان.

2-1- إعانات تعويضية:

تلجأ الدولة في حالة إلغائها لضرائب محلية، أو عجز البلديات لتغطية نفقات إجبارية كالأجور مثلا، وهذا تنفيذا لسياسة مالية عامة مركزية إلى تقديم إعانات نظير تلك الضريبة أو لتغطية تلك النفقات الإجبارية والتي تسمى بتعويض نقص القيمة عندنا في الجزائر³.

2-2- التبرعات والهبات:

وتعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد الجماعات المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين، إما بشكل مباشر إلى الجماعات المحلية أو غير مباشر بالمساهمة في تمويل بعض المشاريع التي يقوم بها، وتعد الهبات والوصايا أحد موارد الجماعات المحلية وهي التي ينشأ عنها أعباء أو يشترط لها شروط أو تقتضي تخصيص عقارات أو تكون مدعاة لاعتراضات من قبل عائلات الواهبين أو الموصين⁴.

المطلب الثاني: نفقات الجماعات المحلية وأنواعها

تتعدد وتنوع النفقات العامة المحلية بالنظر إلى الزاوية التي ينظر منها، فتعرف بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة⁵.

¹ عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، (مصر: الدار الجامعية، 2001)، ص 101.

² المرسوم رقم 116 المؤرخ في 2014/03/24 المتضمن تنظيم صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية

³ جلال بكير: أساليب تمويل الحكم المحلي، دراسة مقارنة، (القاهرة: مطبعة دليك، 1972)، ص 50

⁴ مراد حلمي: مالية الهيئات المحلية، (مصر: مطبعة نهضة مصر، 1962)، ص 104.

⁵ محمد عباس محرز: المرجع السابق، ص 55.

أو هي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة¹.
كذلك تعرف على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفايتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة².

يمكن تقسيمها من حيث سلطة المجالس المحلية في تقديرها إلى:

1- النفقات الإجبارية:

وهي النفقات التي تأخذ الطابع الإجباري والمنصوص عليها قانونا كنفقات قسم التسيير التي تشمل:

1-1- نفقات أجور الموظفين: توظف الجماعات المحلية نوعان من المستخدمين تتكفل بدفع أجورهم وهم مستخدمون معينون من طرف البلدية (مرسمين، متعاقدين، مؤقتين)، المستخدمون المنتخبون³.

1-2- المشاركة في صندوق الضمان: تتوفر كل البلديات والولايات على صندوق الضمان خاص بها يهدف إلى تشجيع العمل التضامني لدى البلديات والولايات فيما بينها يهدف ضمان تحصيل الجماعات المحلية على كل جبايتها التقديرية في مجال الضريبة المباشرة، وقد تحدد نسبة الاقتطاع الإجباري سنويا عن طريق التنظيم وهي نسبة لا تتجاوز عادة عن 2% من حاصل الجباية المباشرة⁴.

1-3- المساهمة في الصندوق الولائي لمبادرات الشباب والممارسة الرياضية: أوجب قانون المالية لسنة 2001 مساهمة الجماعات المحلية في تمويل هذا الصندوق حسب الحصص التالية: (7% من الإيرادات الجبائية

¹ عبد الحفيظ عباس: تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصور، (مذكرة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 25.

² سيلا مرمزة وولد بزيو فاتح: فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2010-2014، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013-2014، ص 41.

³ مرسوم تنفيذي رقم 13/91 المؤرخ في 25 فبراير 2013 يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم.

⁴ المرسوم رقم 67-159 المؤرخ في 15/08/1967 المتعلق بمساهمة البلديات في صندوق التضامن

للولاية للصندوق، 4% من الإيرادات الجبائية للبلدية للصندوق، 3% من الإيرادات الجبائية للبلدية، حيث تخضع إلى تخصيص خاص مباشرة في ميزانيتها لمبادرات الشباب والممارسة الرياضية¹.

1-4- الاقتطاع لنفقات التجهيز من إيرادات قسم التسيير والمحددة كحد أدنى 10%².

1-5- المساهمة في إعانة هيئة الخدمات الاجتماعية بنسبة 2%³.

2- النفقات الضرورية: وهي النفقات التي لا يمكن الاستغناء عنها حتى في حالة الأزمات لكونها ضرورية ولا بد منها في تسيير شؤون الجماعات المحلية نذكر منها ما يلي:

2-1- نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية للجماعات المحلية

2-2- نفقات صيانة الطرق البلدية والولاية

2-3- نفقات تسيير مصالح الجماعات المحلية (وقود كهرباء، ماء، غاز ... إلخ)

3- النفقات الاختيارية: فهي النفقات التي يحق للمجالس المحلية السلطة لإدراجها أو عدم إدراجها بميزانية الجماعات المحلية (الإعانات، التغذية، الحفلات والأعياد ... إلخ).

¹- التعليم الوزارية المشتركة رقم 02 المؤرخ في 23/10/2001 المتعلق بكيفية تطبيق أحكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

²- المرسوم رقم 67-145 المؤرخ في 31/07/1967 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير لنفقات قسم التجهيز.

³- مرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 13/05/1982 المحددة للخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال هذا الفصل نستخلص ان الدولة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الاهداف وذلك بفضل ادواتها المتمثلة في النفقات العامة والايادات العامة وكمخرج من هذا الفصل توصلنا الى ان ميزانية الجماعات المحلية تعد الية من الاليات ذات الفعالية لتسيير مصالح الجماعات المحلية، فهي تحتاج لتغطية الوظائف المتعددة التي تتولاها، فكلما توسعت مداخل وموارد ميزانية الجماعات المحلية وأحسن استغلالها اكتسبت القدرة على تلبية حاجيات السكان المختلفة.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

دراسة حالة بلدية راس الوادي

تمهيد:

من خلال الفصل السابق الذي تطرقنا من خلاله الى مفهوم السياسة المالية ومفهوم الجماعات المحلية والعلاقة التي تربط بينهما البلدية كأهم مكون لهذا التنظيم الاداري قمنا في هذا الفصل بدراسة مشروع ميزانية بلدية راس الوادي ولكي تكون هذه الدراسة قريبة من الواقع لابد من اسقاطها وذلك من خلال التطرق الى دراسة حالة ارتأينا ان تكون قريبة من واقع تسيير ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر وهي ميزانية بلدية راس الوادي، ولقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: التعريف ببلدية راس الوادي.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل لميزانية راس الوادي.

المبحث الثالث: المعوقات المالية لبلدية راس الوادي والحلول المقترحة لها.

المبحث الاول: تعريف بميدان الدراسة (بلدية راس الوادي).

لقد اخترنا بلدية راس الوادي نظرا للوضعية المالية لهذه البلدية، وكذا حجم الخدمات التي توفرها للمواطنين وعدد المشاريع التي تقوم بتنفيذها، ولذا من الضروري التساؤل عن اهتمامات المواطنين وكيفية تسيير ميزانية البلدية التي تعتبر الشريان الرئيسي المغذي لكافة مشاريع البلدية، ولقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: التعريف ببلدية راس الوادي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية راس الوادي.

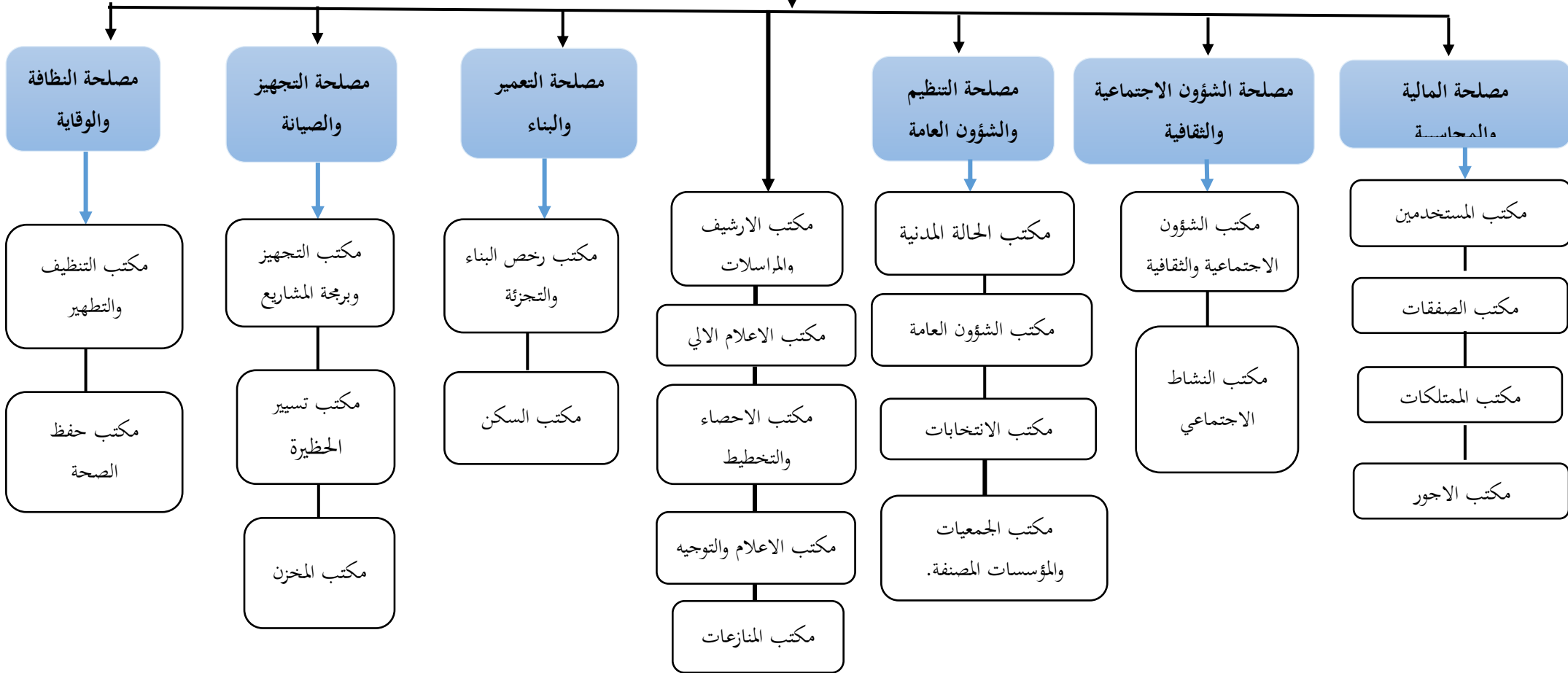
المطلب الاول: التعريف بالبلدية راس الوادي:

تقدم لبلدية راس الوادي: راس الوادي مدينة وبلدية تابعة لدائرة راس الوادي ولاية برج بوعرييج، تبلغ مساحتها 332 كم، تعرف بأنها مدينة البشير الابراهيمي تعتبر من أجمل المدن في الجزائر ذات طابع خلاب، كما انها تمتاز بطابع تجاري لكثرة المحلات التجارية وهي تصنف الاولى على مستوى التعليم في ولاية برج بوعرييج. ويسكن راس الوادي 68,926 نسمة موزعة على ثلاث بلديات راس الوادي وولاد براهيم وعين تسرة تزخر كلها بإقليم فلاحى شاسع وثروة بشرية اهمها الشباب، اذ يبلغ عدد عمال بلديتها 500 عامل موزعين بين 135 عامل في الادارة و175 عامل بالحضيرة ويتراوح عدد المدارس التابعين لها 190 مدرسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية راس الوادي

المجلس الشعبي البلدي

الامانة العامة



المصدر: اعتمادا على مقابلة مع الامين العام لبلدية راس الوادي.

يمثل الشكل اعلاه الهيكل التنظيمي الاداري فهو الهيكل الذي يتم تصميمه من قبل الادارة العليا للمؤسسة من

اجل تقسيم وتوزيع المهام والمسؤوليات بين الادارات المختلفة ومن اهم مصالحه نذكر:

1) المجلس الشعبي البلدي: يسير البلدية مجلس بلدي منتخب طبقا للقانون الانتخابي، ينتخب المجلس البلدي في

اول اجتماع له من بين اعضائه رئيسا ومساعدين مع اعتبار احكام الفصل 7 من هذا القانون ووفقا لأحكام

القانون الانتخابي.

2) الامانة العامة: من وظائفها:

- اعداد اجتماعات المجلس الشعبي.
- تبليغ محاضر ومداومات المجلس الى السلطة الوصية.
- اقامة المصالح التقنية والادارية وتنظيمها والتنسيق فيما بينها ومراقبتها.
- ممارسة السلطة على موظفي البلدية وكذا تسيير مختلف مصالح البلدية (البريد، العتاد، الهاتف)
- التكفل بالعلاقات الخارجية.
- ضبط برنامج تعميم الاعلام الالي على مختلف مصالح البلدية.
- اعداد مخطط التنمية وتتكون من (مكتب الارشيف والمراسلات _ مكتب الاعلام الالي _ مكتب الاحصاء والتخطيط _ مكتب الاعلام والتوجيه والتخطيط _ مكتب المنازعات)

3) مصلحة المالية والمحاسبية: تقوم بإعداد مختلف البيانات والجداول المتعلقة بإعداد الميزانية والاعداد المادي

لمختلف التعديلات المتعلقة بالميزانية وتقوم بمسك سجل محاسبة المصاريف وسجلات الجرد وتحليلها وتمثل

في: (مكتب المستخدمين _ مكتب الصفقات _ مكتب الممتلكات وتحصيل الإيرادات _ مكتب الاجور)

4) مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية: وله دور احصاء الفئات المعوزة وتسيير ملفات الشبكة الاجتماعية في جميع مراحلها وانشاء لجنة الكوارث الطبيعية عند حوثها وتشمل (مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية _

مكتب النشاط الاجتماعي)

5) مصلحة التنظيم والشؤون العامة: تتكفل هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالانتخابات وكل ما يخص التنظيم الخاص بأصحاب الحرف والتجار الخ. كما تتولى هذه المصلحة مختلف قضايا المنازعات الخاصة بالمواطنين وتتكون من المكاتب التالية:

ا_ مكتب الحالة المدنية: الذي يهتم بإعداد سجلات الحالة المدنية بأنواعها واحصاء المواعيد والوفيات وتسجيل الاحكام المتعلقة بالحالة المدنية.

ب_ مكتب الانتخابات: الذي يتولى مهام اعداد البطاقات الانتخابية وتحضير عملية الانتخاب وضبطها.

ح_ مكتب الشؤون العامة: وهو يشمل شتى اوجه الادارة العامة كم يخص تحديد وتنفيذ السياسة العامة التي ستتبع على الاصعدة المحلية.

د_ مكتب الجمعيات والمؤسسات المصنفة: يتكفل هذا المكتب بتسيير جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الدينية والثقافية والرياضية المعتمدة.

6) مصلحة التعمير والبناء: تهتم بإعداد رخص البناء ومتابعة التنفيذ المشاريع المنجزة واصلاح قنوات المياه مع تهيئة المساحات الخضراء وتنظيم حركات المرور عن طريق اللوحات وتمثل في (مكتب رخص البناء والتجزئة _ مكتب السكن)

7) مصلحة التجهيز والصيانة: تتولى مصلحة التجهيز بمتابعة وتنفيذ المشاريع والمخططات التنموية بما فيها بناء المرافق العمومية، صرف المياه، توسيع وصيانة وترميم الطرقات البلدية، التزويد بالمياه والغاز الخ وتتكون من ثلاث مكاتب (مكتب التجهيز وبرمجة المشاريع _ مكتب تسيير الحاضرة _ مكتب المخزن |).

8) مصلحة النظافة والوقاية: وتتولى هذه المصلحة اساسا محاربة الامراض المتنقلة عبر المياه ومحاربة الحشرات مع

اجراء حملات نوعية في ميادين النظافة والوقاية لتجنب حوادث مستقبلية وتتكون من (مكتب التنظيف

والتطهير _ مكتب حفظ الصحة)

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزانية بلدية راس الوادي.

المطلب الاول: دراسة تحليلية لنفقات بلدية راس الوادي.

الفرع الاول: تطور اجمالي نفقات البلدية في الفترة الممتدة من 2021 الى 2024.

جدول رقم 1: تطور نفقات ميزانية بلدية راس الوادي خلال الفترة (2021_ 2024)

2024	2023	2022	2021	السنوات
ميزانية اولية	ميزانية ختامية	ميزانية ختامية	ميزانية ختامية	
427 518 477 64	231 360 665 80	195 703 634 02	201 059 751 86	نفقات التسيير
18 597 514 76	11 373 168 16	12 209 849 24	15 999 038 11	نفقات التجهيز
427 518 477 64	231 360 665 80	195 703 634 02	201 059 751 86	مجموع النفقات (الفعلي)

المصدر: من اعداد الطالبة شيبانزي سلمى بناء على الميزانيات الاولية والختامية لبلدية راس الوادي

نلاحظ: من الجدول اعلاه الذي يمثل مجموع نفقات بلدية راس الوادي من الفترة الممتدة من 2021 الى 2024

➤ النفقات الاجمالية لميزانية لسنوات من 2021 الى 2024: عرفت انخفاض طفيف ثم تزايدت فبعدها

كانت في سنة 2021 (201 059 751 86) اصبحت في 2022 (195 703 634 02) وفي

2023 ارتفعت لتصل الى قيمة ((231 360 665 80) ثم واصلت الارتفاع وكان ارتفاع ملحوظ

لتصل في 2024 الى (427 518 477 64) وذلك نتيجة لزيادة اتساع الرقعة الجغرافية واجراءات

ومخططات تهيئة الاراضي لتوسع العمراني الجديد اضافة الى تزايد الحجم السكاني.

الفصل الثاني _____ الاطار التطبيقي دراسة حالة بلدية راس الوادي

➤ نفقات التسيير لميزانية بلدية راس الوادي خلال السنوات (2021_2024) تفوق نفقات التجهيز وهذا

راجع الى زيادة اعباء البلدية منها السلع والخدمات وكذا اعباء المستخدمين وغيرها من الاعباء التي هيا

عائق على البلدية التي تكفل السير الحسن لمصالحها.

الفرع الثاني: تحليل اقسام النفقات *قسم التسيير وقسم التجهيز* .

الجدول رقم 2: نفقات بلدية راس الوادي خلال الفترة الممتدة من 2021 الى 2024.

2024	2023	2022	2021	السنوات	
427 518 477 6	231 360 665 8	195 703 634 02	201 059 751 8	قسم التسيير	

الفصل الثاني _____ الاطار التطبيقي دراسة حالة بلدية راس الوادي

124 472 500 0	32 814 647 00	18 143 400 00	19 143 400 00	الاغذية واللوازم	60
42 185 000 00	35 370 000 00	25 015 000 00	29 140 000 00	الاشغال والمصالح الخارجية.	61
25 885 766 06	22 805 172 09	20 591 534 27	18 305 534 19	مصاريف التسيير العام.	62
201 860 000 0	117 490 855 7	108 070 370 21	107 069 208 2	مصاريف المستخدمين.	63
800 000 00	300 000 00	— — — —	— — — —	الضرائب والرسوم.	64
7 808 769 42	6 999 530 48	7 171 764 99	7 065 704 57	المنح والاعانات.	66
5 808 972 40	4 107 292 37	4 501 715 31	4 236 866 72	المساهمات والحصص والخدمات لفائدة الغير.	67
100 000 00	100 000 00	— — — —	100 000 00	التكاليف الاستثنائية.	69
18 597 514 76	11 373 168 16	12 209 849 24	15 999 038 11	الاقتطاع لأجل مصاريف التجهيز والاستثمار.	83
15 999 038 11	5 873 168 16	12 209 849 24	15 999 038 11	قسم التجهيز	
18.597.514,76	5.873.168,16	12.209.849,24	15.999.038,11	الاشغال الجديدة والترميمات الكبرى	28

المصدر: من اعداد الطالبة شمبازي سلمى بناء على معطيات من سجلات محاسبة البلدية راس الوادي.

يبين الجدول السابق نفقات بلدية راس الوادي في الفترة الممتدة من 2021 الى 2024 حيث نلاحظ

اولا: قسم التسيير

➤ ركزت البلدية في هذه السنوات على حساب 63 *مصاريف المستخدمين* حيث عرفت ارتفاعا مستمر

ففي سنة 2021 سجلت (107 069 208 27) وواصلت الارتفاع لتصل في سنة 2024 الى ما

يعادله (201 860 000 00) وهذا بسبب رفع اجور العمال ونظرا لعدم قدرة البلدية على تسديد ذلك طلبت من مديرية الادارة المحلية اعانة قدرها (26 846 000 00) مخصصة لأجور اعوان الحراسة والنظافة للمدارس الابتدائية .

➤ اما فيما يخص اقتناء اللوازم والاعذية حساب * 60 * فقد كانت في سنة 2021 بقيمة (19 143 400 00) وانخفضت في سنة 2022 لتسجل ما قيمته (18 143 400 00) ثم ارتفعت في سنوات المقبلة ارتفاع ملحوظ خصوصا في سنة 2024 لتصل الى ما يعادل (124 472 500 00) بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية وزيادة نسبة التلاميذ في المؤسسات التعليمية اضافة الى فتح مدارس جديدة، ونظرا لعدم قدرة البلدية على دفعها ، طلبت من مديرية الادارة المحلية اعانة قدرها (81 617 000 00) مخصصة للتكفل بالإطعام المدرسي للطور الابتدائي سنة 2024 .

➤ كما شهدت البلدية في السنوات الميينة في الجدول ارتفاع مستمر في حساب * 62 * مصاريف التسيير العام *نذكر منها (توثيق العام، مصاريف النقل، مصاريف الاعياد والحفلات، ومصاريف البريد والمواصلات ...الخ) ففي سنة 2021 سجلت (18 305 534 19) لتصل في سنة 2024 الى ما يعادل قيمتها (25 885 766. 06) نتيجة لزيادة احتياجات المؤسسة خلال هذه السنوات.

➤ وما يلفت انتباهنا هو ظهور حساب 64 *الضرائب والرسوم * في عامي 2023_ 2024 بقيمة (300 000 00) لترتفع قيمته في سنة 2024 وتصبح (800 000 00) وايضا ظهور حساب 69 *التكاليف الاستثنائية * فالمبلغ المدرجة في هذا الحساب هي الاحكام القضائية الصادرة ضد بلدية راس الوادي لفائدة متعاملين الحق بهم ضرر في ممتلكاتهم نتيجة لممارسات نشاطات البلدية وهو ما أثقل كاهل ميزانية التسيير لبلدية راس الوادي.

➤ كما نلاحظ ايضا تدني قيمة الاقتطاع لأجل مصاريف التجهيز والاستثمار المدرجة في حساب * 83 * في سنوات من 2021 الى 2023 وذلك راجع الى تدني نسبة الاقتطاع الى حدها الادنى خاصة بعد ظهور التكاليف الاستثنائية ثم ارتفاعها في سنة 2024.

ثانيا: نفقات التجهيز

من خلال الجدول يظهر لنا ان نفقات الاشغال الجديدة والترميمات الكبرى تضم النصيب الوحيد والاكبر من نفقات قسم التجهيز كما اننا نلاحظ انها تآرجح بين الزيادة والنقصان خلال السنوات الاربعة وزيادتها في 2024 بقيمة (18 597 514 76) دلالة على ان البلدية تنفق اموال طائلة بالأشغال الجديدة كتوسعة الجغرافية وشراء العقارات والاثاث والتجهيز كالتصليحات الكبرى الموجهة للترميم وانشاء المساحات الخضراء.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للإيرادات بلدية راس الوادي:

الفرع الاول: تطور اجمالي ايرادات البلدية في الفترة الممتدة من 2021 الى 2024.

➤ الجدول رقم 3. تطور ايرادات ميزانية بلدية راس الوادي.

2024	2023	2022	2021	السنوات
ميزانية اولية	ميزانية ختامية	ميزانية ختامية	ميزانية ختامية	
427 518 477 64	231 360 665 80	195 703 634 02	201 059 751 86	ايرادات التسيير
18 597 514 76	11 373 168 16	12 209 849 24	15 999 038 11	ايرادات التجهيز
427 518 477 64	231 360 665 80	195 703 634 02	201 059 751 86	مجموع الايادات(الفعلي)

المصدر : من اعداد الطلبة شمباري سلمى بناء على الميزانيات الاولية والختامية لبلدية راس الوادي. **نلاحظ** : من خلال

الجدول اعلاه الذي يمثل مجموع ايرادات بلدية راس الوادي من الفترة الممتدة من 2021 الى 2024 :

➤ ان الايرادات الاجمالية لميزانية راس الوادي خلال السنوات (2021_2024) عرفت انخفاض محسوس

مقارنة بين سنة 2021 و2022 فانخفضت من قيمة (201 059 751 86) الى ما يعادله

(195 703 634 02) بعدها عرفت تزايد في عامي 2023 و2024 خصوصا في سنة

2024 كانت زيادة كبيرة جدا في الايرادات لتسجل قيمة (427 518 477 64) وهذا راجع

التوسع التجاري في البلدية وتسوية عائدات الجباية وجدولة الضرائب .

الفصل الثاني _____ الاطار التطبيقي دراسة حالة بلدية راس الوادي

➤ إيرادات التسيير تفوق إيرادات التجهيز وهذا راجع الى اعتماد بلدية راس الوادي على إيرادات التسيير

المتضمنة (عائدات الاستغلال وعائدات املاك الدولة وتحصيلات والاعانات... الخ) ، أي انها لا تمول

نفسها بنفسها .

الفرع الثاني: تحليل اقسام الايرادات *قسم التسيير وقسم التجهيز* .

الجدول رقم 4: إيرادات بلدية راس الوادي خلال الفترة الممتدة من 2021 الى 2024.

2024	2023	2022	2021	السنوات	
427 518 477 64	231 360 665 8	195 703 634 02	201 059 751 86	قسم التسيير	
520 000 00	400 000 00	400 000 00	400 000 00	عائدات الاستغلال	70
11 424 302 64	9 452 009 00	9 307 094 20	14 789 103 96	عائدات املاك الدولة	71
222 790 100 00	102 669 682 8	58 396 332 04	20 643 400 00	التحصيل والاعانات والمساهمات	72
86 089 000 00	43 276 388 00	43 798 774 78	87 597 549 90	تخصيصات مصلحة الاموال المشتركة بين الجماعات المحلية	74
11 005 526 00	7 470 318 00	9 803 238 00	7 290 285 00	الضرائب غير المباشرة.	75
95 689 549 00	68 092 268 00	73 998 195 00	70 339 413 00	الضرائب المباشرة .	76
18 597 514 76	11 373 168 16	12 209 849 24	15 999 038 11	قسم التجهيز	
18 597 514 76	11 373 168 16	849,24 209 12	038,11 999 15	المخصصات	10

يبين الجدول السابق إيرادات بلدية راس الوادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 الى 2024 حيث نلاحظ:

اولا: قسم التسيير

➤ اعتمدت البلدية في هذه السنوات على مصادر تمويل خارجية فالمصدر الذي احتل المرتبة الاولى هو حساب 72* التحصيل والاعانات والمساهمات* فنلاحظ انه في تزايد مستمر ففي 2021 كانت قيمته (20 643 400 00) اما في 2022 ارتفعت قيمته الى (58 396 633 04) ليواصل الارتفاع ليصل الى (222 790 100 00) في سنة 2024، ليليه حساب 74* تخصيصات مصلحة الاموال المشتركة بين الجماعات المحلية* في المرتبة الثانية فنلاحظ انه انخفض في عامي 2022 و 2023 مقارنة ب 2021 وثبت عند القيمة (43 798 774 78) بعدما كانت في 2021 بقيمة (86 089 000 00) ثم انخفض مرة اخرى انخفاض طفيف ليصل الى (87 597 549 90) وذلك نتيجة للعسر المالي الذي عرفته بلدية راس الوادي في تغطية نفقاتها خاصة بعد ظهور التكاليف الاستثنائية المتمثلة في حساب 69 .

➤ اما عن مصادر الايرادات* التمويل الذاتي* في قسم التسيير و المتمثلة في الحسابات 70 و 71 و 75 و 76 هي ايرادات ضئيلة جدا نسبة الى حجم الميزانية، فقد احتلت الضرائب المباشرة المرتبة الاولى حيث شاهدت ارتفاع مستمر من سنة 2021 الى سنة 2024 حيث سجلت (70 339 413 00) في سنة 2021 لتصل الى (73 998 195 00) في سنة 2022 لتواصل الارتفاع حتى سنة 2024 فسجلت (95 669 549 00) وبالتالي ارتفاع نسبة التحصيل، ام عن باقي المصادر حساب 75* الضرائب غير المباشرة* المتمثلة في (الرسم الاجمالي الوحيد على تأدية الخدمات) وحساب 70* عائدات الاستغلال* المنحصرة في بيع بعض المنتجات، وحساب 71* عائدات املاك الدولة* الذي اقتصر بدور على ايجار بعض العقارات وبعض المساحات واماكن التوقف، فهذه المصادر شهدت تذبذب طفيف بين الانخفاض والارتفاع وتميزت بالضعف وعدم الكفاية .

➤ وبالتالي يمكن الحكم على مصادر التمويل لقسم التسيير لميزانية بلدية راس الوادي فان شأنها شان معظم البلديات القطر الوطني فان مواردها الذاتية عاجزة عن تغطية ثلث نفقاتها لقسم التسيير .

ثانيا :قسم التجهيز

على عكس ميزانية التسيير فان ميزانية التجهيز تتميز بقلّة حساباتها فنلاحظ ان ايرادات قسم التجهيز محصورة في حساب واحد فقط هو حساب 10 *مخصصات * ويشمل الحسابين الفرعيين الاقتطاع من اجل مصاريف التجهيز والاستثمار * الذي يظهر كنفقة في قسم التسيير ويتمثل في الحساب 83 سالف الذكر .

الفرع الثالث : مقارنة اجمالي النفقات مع اجمالي الايرادات خلال السنوات المدروسة.

الجدول رقم5: اجمالي النفقات و الايرادات في بلدية راس الوادي.

السنوات	مجموع النفقات	مجموع الايرادات
2021	201 059 751 86	201 059 715 86
2022	195 703 631 02	195 703 631 02
2023	231 360 665 80	231 360 665 80
2024	427 518 477 64	427 518 477 64

المصدر: من اعداد الطالبة شمبازي سلمى بناء على معطيات من سجلات محاسبة البلدية راس الوادي

نلاحظ من خلال الجدول السابق: يتبين لنا ان ميزانية بلدية راس الوادي تحتوي على نفقات وايرادات متساوية

من الفترة الممتدة ما بين (2021_2024)، ومن هنا نستنتج ان بلدية راس الوادي احترمت مبدأ التوازن الذي

نص عليه المشرع الجزائري، لكن بالرغم من ذلك فإنها تشهد عجز في ماليتها بسبب زيادة حجم النفقات على

حجم الايرادات المحلية

المبحث الثالث : معوقات بلدية راس الوادي والحلول المقترحة

المطلب الاول: المعوقات التي تواجه بلدية راس الوادي والاثار الناجمة منها :

الفرع الاول : المعوقات التي تواجه بلدية راس الوادي:

- 1) سيطرة قسم التسيير على قسم التجهيز والاستثمار : ان نفقات التسيير المحلية موجهة بصفة شبه كلية لتغطية نفقات اجور المستخدمين ، فعلى المستوى الوطني فالنسبة المعيارية المرجعية لنفقات التسيير الموجهة لتغطية اجور العمال 45 % من النفقات الاجمالية للتسيير في حين انها في الواقع تزيد هذه النسبة بكثير في اغلب البلديات ومنه سيطرة قسم التسيير على قسم التجهيز والاستثمار .
- 2) عدم التطابق بين الموارد والاعباء : بالرغم من ان الميزانية المحلية تقوم على اساس التوازن بين النفقات والايادات، وهذا ما تشهده بلدية راس الوادي ، الا انه على ارض الواقع نلاحظ عجز ميزانية الجماعات المحلية ، وهذا راجع الى النقص الكمي والنوعي للإيرادات مقابل تزايد النفقات ومنه تكون الميزانية غير متوازنة في الممارسة العملية عكس ما نص عليه القانون الذي اعتبره شرط جوهرى في الميزانية المحلية .
- 3) ظاهرة التهرب الضريبي والتصريح الكاذب فيما يخص النشاطات التجارية والصناعية.
- 4) ارتفاع نفقات التجهيز وهذا فيما يخص المشاريع التنموية للبلدية والمتعلقة بإضافة مواقف للحافلات ، وإنجاز مبنى، حيف انها حصلت في سبيل المثال على اعانة من مديرية الادارة المحلية بقيمة (10 887 667 00) من اجل التكفل بإنجاز مبنى اداري بقلاليز | (الشطر ثالث) سنة 2024 ، واعانة مالية اخرى بقيمة (00 500 448 39) من اجل اكمال عملية اقتناء مواقف حافلات لسنة 2024 .
- 5) غياب التحسيد الفعلي للامركزية الادارية ، هذا من حيث غياب الاستقلالية المالية للبلدية التي جعلت هذه الاخيرة تابعة دائما للمركز.
- 6) تدخل الدولة بموجب القوانين في تحديد وتحصيل الموارد الجبائية.
- 7) عدم تحيين اسعار استغلال ممتلكات البلدية : كأسعار الايجار للمحلات التي لا تعبر عن القيمة الحقيقية للعقارات المؤجرة حيث يتراوح سعر ايجار المحلات التجارية في المدينة ما بين 1500 دج الى 900 دج.
- 8) النمو السريع والهائل لنفقات البلدية خصوصا عند التحضير لترقيتها لولاية المنتدبة وعدم قدرة ميزانيتها المالية على تغطية هذه النفقات.
- 9) اتساع المهام داخل البلدية .

10) ضعف نسبة تحصيل الضرائب والرسوم من قبل البلدية .

الفرع الثاني: الاثار الناجمة

1. اللجوء الى مصادر التمويل الخارجية : امام عدم كفاية الموارد المالية الذاتية فما على البلديات الا التوجه الى المصادر الخارجية بغية تمويل خزينتها وتحريك عجلة التنمية في دائرة عملها، ولعل من ابرز تلك المصادر نورد ما يلي : الاعانات، القروض ، بهدف تغطية العجز الذي تعانيه نتيجة ضعف مواردها.
2. فقدان البلدية لسلطتي التقرير والتخطيط : حيث تلجأ البلديات الى مصادر تمويل خارجية كالقروض والاعانات من الدولة لتغطية العجز الذي تعانيه نتيجة ضعف مواردها ، فالدولة تفرض تدخلها في الجهة المحلية من خلال تلك الاعانات ، بل وترسم من خلالها معالم وصاية جديدة تسمى عند البعض بالوصاية الاضافية والتي تتجلى من خلال ما يلي :

 - التوجيه المركزي للقرار البلدي : حيث ان السلطة المركزية بسبب ما تقدمه من اعانات فإنها تتولى بنفسها قيادة عجلة التنمية المحلية وتفرض جميع الخيارات اللازمة لها بل وحتى عملية ترقية البلديات عمرانيا تكون بقرارات صادرة من عندها .
 - تخصيص الاعانات الممنوحة للبلدية : حيث يكون لهذه الاخيرة الحرية الكاملة لتسيير الاعانات والتصرف فيها حسب الاحتياجات الكائنة، غير ما هو جاري به العمل وفق قانون البلدية هو اعانات الدولة وبالضبط اعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية الموجهة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار هي اعانات تخصيصية ، مما يفقد البلدية حرية التصرف والتسيير لتلك الاعانات
 - التخطيط المركزي للتنمية البلدية : عجز البلدية عن تحمل المصاريف اللازمة لرسم المخططات التنموية وتفعيلها ادى بالجهة المركزية لحماية ذلك بشرط ادراج المخططات التنموية البلدية ضمن المخطط الوطني مما قيد حرية البلدية في عملية التخطيط التنموي .
 - الرقابة المركزية للنشاط التنموي البلدي : ويظهر ذلك جليا من خلال الزام البلديات بالعودة الى المصالح التقنية لأخذ التأشيرة التقنية بخصوص القوانين والزامها بإرسال التقارير الدورية عن نسبة استهلاك الاعتمادات المالية ونسبة الانجاز .⁵³

⁵³ بو عمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري ، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

المطلب الثاني : الحلول والاقتراحات

- ✓ السوء في الانفاق اموال البلدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاولوية .
- ✓ اصلاح النظام الجبائي وذلك من خلال الفصل بين العائدات الجبائية العائدة للدولة وبين العائدات الجبائية العائدة للجماعات الاقليمية ، وتحقيق التوزيع العادل في نسب الضرائب بين هذه الاخيرة والدولة ، وبالتالي تخفيف الاعباء على المركز واعتماد البلدية على نفسها في تمويل وتغطية نفقاتها وهذا ما يجعلها في حالة استقلالية عن المركز وليس في حالة تبعية .
- ✓ تفعيل اداء المورد البشري والاهتمام به، وهذا من خلال دورات التكوين والرسكلة وكذا التحفيزات .
- ✓ العمل على تجسيد لامركزية مالية وادارية ، وبالتالي منح الهيئات المحلية استقلالية مالية وادارية واسعة .
- ✓ تأطير الموظفين والتقليل من سياسة التوظيف المؤقت .
- ✓ اعطاء الحرية للجماعات الاقليمية في فرض الضرائب والرسوم ، وذلك بان تتولى بنفسها مهمة تحديد وعاء الضريبة ونسبتها وكذا تحصيلها ، مع التصرف فيها دون تدخل المركز في ذلك وهذا ما يضمن ارتفاع مردودية الضرائب العائدة لفائدة البلديات .
- ✓ العمل على زيادة وتنويع المصادر والايادات المحلية للبلديات من خلال ادخال اصلاحات جوهرية على السياسات الضريبية .
- ✓ اشراك كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في النشاطات المحلية من اجل تطوير مصادرها المالية وبالتالي تحقيق تنمية محلية.
- ✓ دعم البلديات من خلال منح سلطات واسعة للمجالس المحلية .
- ✓ تشجيع الاستثمار وذلك من اجل زيادة موارد اخرى لتمويل البلدية .⁵⁴

⁵⁴ بسملة عولمي ، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية * العدد2 ،جامعة ام بواقي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جوان 2015 ،ص 37 .

خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراسة تطور ميزانية بلدية راس الوادي وتحليل اقسام ميزانيتها من قسم التسيير وقسم التجهيز خاصة ونفقاتها وايراداتها عامة خلال السنوات الاربع (من 2021 الى 2024)، يتبين لنا ان نفقات البلدية تتزايد بشكل دائم نتيجة لزيادة الكثافة السكانية وحجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي، اضافة الى نقص المصادر الذاتية أي الإيرادات الداخلية للبلدية، مما ادى ذلك الى استعانتها بالمصادر الخارجية منها اعانات الدولة لتغطية ذلك العجز فمن مخلفات هذا العائق اصبحت البلدية لا تتمتع باستقلاليتها المالية والادارية واصبحت تحت سلطة الدولة وتحت رقابتها

الخاتمة

الخاتمة العامة

تبرز أهمية مالية الجماعات المحلية كإسماح تتحرك بواسطته الجماعات المحلية في مختلف الميادين والمجالات فهي تبعث الحيوية في الجسم الإداري المحلي ، وتجعله قادرا على تنفيذ وترجمة السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي رسمها من طرف الهيئة المنتخبة على رأس كل وحدة محلية لتحقيق الوصول بالجماعة المحلية الى مرتبة النجاعة في تدبير ماليتها ، على صعيد آخر فالجانب المالي يمثل الوتر الأكثر حساسية وتأثيرا على نشاط الإدارة المحلية ، وعامل يتوقف عليها استقلالها الى حد كبير ، وذلك ان الجهة الممول للهيئة المحلية سيكون لها الحق في هامش من التدخل في القرارات المحلية والمحاسبة على نتائج العمليات وفي ذلك مساس بركن هام من اركان الإدارة المحلية الا وهو ركن الاستقلالية ، حيث ان الاستقلال المالي والاقتصادي للدولة لن يأتي الى من خلال استقرار الوضعية المالية لمختلف البلديات ، اضافة الى ان معرفة هذه الوضعية يتطلب قراءة تحليلية على ميزانيتها فاخترنا كدراسة حالة ميزانية بلدية رأس الوادي وبحسنا في اهم مواردها الداخلية والخارجية دون اغفال تطور نفقاتها واخترنا فترة الاربع سنوات الاخيرة (2021_2024) فتوصلنا الى النتائج التالية :

- ✓ ان الاستقلالية المالية المتغن بها هيا استقلالية مالية زائفة ، ودليل على ذلك تحكم الإدارة المركزية في توجيه الاعنات وتخصيص صرفها.
- ✓ ان جملة الارادات العامة للجماعات المحلية الذاتية او الخارجية ، برغم من تعددها وتنوعها تبقا غير كافية لتلبية حاجات السكان المتزايدة وتحقيق اهداف ومهام الجماعات المحلية وبالنتيجة لا يمكنها من الاضطلاع بالدور المحدد لها .
- ✓ عرفت بلدية رأس الوادي في الفترة الاخيرة تزايد ملحوظ وكبير في نفقاتها نتيجة لإجراءات المخططات الاراضي الجديدة بالنسبة لتوسع العمراني الجديد .
- ✓ من اهم الموارد الذاتية لبلدية رأس الوادي هيا الضرائب المباشرة والغير مباشرة ومن خلال الدراسات التي قمنا بها لاحظنا ان قيمتها ضئيلة جدا مقارنة مع تزايد النفقات لذلك يجب اعطاءها الحرية والحق في فرض هذه الضرائب ورفع نسبتها وكذا تحصيلها.

توصيات الدراسة :

- ✓ ترشيد النفقات وحسن استخدامها من طرف المسؤولين ،والاصلاح الدقيق والعميق للموارد المالية المحلية وتممينها من خلال تهيئة الاجواء الملائمة لجلب الاستثمار.
- ✓ مكافحة التهرب الضريبي محليا وانشاء بنك للمعلومات الخاصة بالأنشطة التجارية والاقتصادية على مستوى البلدية.
- ✓ العمل على رفع مستوى اداء الجماعات المحلية والتقليل من الاجراءات البيروقراطية وتقوية التواصل مع المواطنين واشراكهم في عملية صنع القرار.
- ✓ تكييف الاجراءات المالية والمحاسبية وفق متطلبات الوقت الراهن خاصة ما تعلق برقمنة المعلومات المالية.
- ✓ تحيين مداخيل ممتلكات الجماعات المحلية بمقابل نظيرتها في السوق.
- ✓ يتعين على الدولة العمل على جعل اللامركزية فعالة والجماعات المحلية مسؤولة .

افاق الدراسة :

- ✓ سياسة الانفاق العام وترشيده .
- ✓ دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية التي تتيح للبلديات ايرادات ذاتية تغنيها عن المنح والاعانات.

الملاحق

المصداقية		الإفتراحات		الموازنة العامة للميزانية	الحسابات
الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات		
		201 059 751,86	201 059 751,86	قسم التسيير	
			19 143 400,00	الأغذية والوازم	60
			29 140 000,00	الأشغال والمصالح الخارجية	61
			18 305 534,19	مصاريف التسيير العام	62
			107 069 208,27	مصاريف المستخدمين	63
			-	الضرائب والرسوم	64
			-	النفقات المالية	65
			7 065 704,57	المنح والإعانات	66
			4 236 866,72	المساهمات والحصص والخدمات لفائدة الغير	67
			-	المخصصات لحساب الاستهلاك والمؤن	68
			100 000,00	التكاليف الاستثنائية	69
	400 000,00			عائدات الاستغلال	70
	14 789 103,96			عائدات أملاك الدولة	71
	20 643 400,00			التحصيل والإعانات والمساهمات	72
	-			تخفيضات التكاليف	73
	87 597 549,90			تخصيصات مصلحة الاموال المشتركة بين الجماعات المحلية	74
	7 290 285,00			الضرائب غير مباشرة	75
	70 339 413,00			الضرائب المباشرة	76
	-			العائدات المالية	77
	-			العائدات الاستثنائية	79
	-			التكاليف والعائدات السابقة	82
			15 999 038,11	الانقطاع لأجل مصاريف التجهيز والاستثمار	83
				نتائج السنة المالية	85
	15 999 038,11	15 999 038,11		قسم التجهيز والاستثمار	
	-	-	-	العجز او الفائض المنقول	060
	15 999 038,11			المخصصات	10
				الإعانات التي تدفعها البلدية	13
				مساهمات الغير في اشغال التجهيز	14
				القروض	16
				مداخل القطاع الاقتصادي	17
				الأضرار (الكوارث)	23
				الأملاك المنقولة وغير المنقولة	24
				القروض التي تقدها البلدية وتزيد مدتها على سنة	25
				السندات والقيم	26
				مخصصات للوحدات الاقتصادية البلدية	27
			15 999 038,11	الأشغال الجديدة والترميمات الكبرى	28
	217 058 789,97	217 058 789,97		مجموع النفقات والإيرادات	
	15 999 038,11	15 999 038,11		ما يخص الحساب 83 من النفقات والمادة 100 من الإيرادات	
				المادة 730 من النفقات والإيرادات	
	201 059 751,86	201 059 751,86		المجموع الحقيقي (الفعلي) للنفقات والإيرادات	
			0,00	الحساب 85- الفائض الاجمالي	
	201 059 751,86	201 059 751,86		مجموع متساو في النفقات والإيرادات (المجموع ب)	

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ
المبين في العمود المخصص لهذا الغرض.
في
السوالي

تمت هذه الميزانية من طرفنا، نحن أعضاء المجلس
شعبي البلدي، في دورة عادية.
رأس الوادي في
الرئيس،

2022

3

المصادر		الإقتراحات		الموازنة العامة للمؤسسة	الردود
الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات		
		195 703 634,02	195 703 634,02	قسم التسيير	
			18 143 400,00	01	رعاية و تسيير
			25 015 000,00	61	الاشغال و الصيانة
			20 591 534,27	62	مصاريف التسيير
			108 070 370,21	63	مصاريف مستعجلة
			-	64	مصاريف رسوم
			-	65	نفقات مالية
			7 171 764,99	66	مصاريف و اقسام
			4 501 715,31	67	مصاريف و مصدق و خدمات بلدية غير
			-	68	مخصصات لمصاريف استهلاك و عمور
			-	69	التكاليف الاستثنائية
	400 000,00		-	70	عائدات الاستثمار
	9 307 094,20		-	71	عائدات املاك بلدية
	58 396 332,04		-	72	تخصيص و اعداد و مساهمات
	-		-	73	تخصيصات التكاليف
	43 798 774,78		-	74	تخصيصات ممتدة لعمور مشتركة بين الجماعات المحلية
	9 803 238,00		-	75	مصاريف غير مستردة
	73 998 195,00		-	76	مصاريف مستترة
	-		-	77	عائدات مالية
	-		-	79	عائدات استثنائية
	-		-	82	التكاليف و العائدات السابقة
	-		12 209 849,24	83	الاقطاع لأجل مصاريف التجهيز و الاستثمار
	-		-	85	ساح السنة المالية
	12 209 849,24	12 209 849,24	12 209 849,24	قسم التجهيز و الاستثمار	
	-		-	060	تعجز او الفائض المنقول
	12 209 849,24		-	10	لمخصصات
	-		-	13	الاعانات التي تدفعها البلدية
	-		-	14	مساهمات الغير في اشغال التجهيز
	-		-	16	القروض
	-		-	17	مداخل القطاع الاقتصادي
	-		-	23	الاضرار (الكوارث)
	-		-	24	الاملاك المنقولة و غير المنقولة
	-		-	25	القروض التي تقدها البلدية و تزيد مدتها على سنة
	-		-	26	السندات و القيم
	-		-	27	مخصصات للوحدات الاقتصادية البلدية
	-		12 209 849,24	28	الاشغال الجديدة و الترميمات الكبرى
	207 913 483,26	207 913 483,26	207 913 483,26	مجموع النفقات و الإيرادات	
	12 209 849,24	12 209 849,24	12 209 849,24	ما يخفض الحساب 83 من النفقات و المادة 100 من الارادات	
	-		-	المادة 730 من النفقات و الإيرادات	
	195 703 634,02	195 703 634,02	195 703 634,02	المجموع الحقيقي (الغلي) للنفقات و الإيرادات	
	0,00		---	الحساب 85- الفائض الاحتمالي	
	195 703 634,02	195 703 634,02	195 703 634,02	مجموع متساو في النفقات و الإيرادات (المجموع ب)	

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ
المبين في العمود المخصص لهذا الغرض.

في
ع/الوالي

ت هذه الميزانية من طرفنا، نحن أعضاء المجلس
يعبى البلدي، في دورة عادية.

من الوادي في
الرئيس،

٢٠٢٣

الحساب	الموازنة العامة للميزانية		الإيرادات		المصروفات
	الإيرادات	المصروفات	الإيرادات	المصروفات	
			231 360 665,80	231 360 665,80	
					قسم التسوير
60				32 814 647,00	الأخية و شرا
61				36 370 000,00	الاشغال والمصالح الخارجية
62				22 805 172,09	مصاريف التسوير العام
63				117 490 855,70	مصاريف مستخدمين
64				300 000,00	الضرائب والرسوم
65				-	النفقات المالية
66				6 999 530,48	المنح والاعانات
67				4 107 292,37	المساهمات والمخصص و الخدمات لمائدة العم
68				-	المخصصات لحساب الاستهلاك والمور
69				100 000,00	التكاليف الاستثنائية
70			400 000,00	-	عائدات الاستغلال
71			9 452 009,00	-	عائدات املاك الدولة
72			102 669 682,80	-	التحصيلا والاعانات والمساهمات
73			-	-	تخفيضات التكاليف
74			43 276 388,00	-	تخصيصات مصلحة الاموال المشتركة بين الجماعات المحلية
75			7 470 318,00	-	الضرائب غير مباشرة
76			68 092 268,00	-	الضرائب المباشرة
77			-	-	العائدات المالية
79			-	-	العائدات الاستثنائية
82			-	-	التكاليف والعائدات السابقة
83			-	11 373 168,16	الاقطاع لأجل مصاريف التجهيز والاستثمار
85			-	-	نتائج السنة المالية
			11 373 168,16	11 373 168,16	قسم التجهيز والاستثمار
06			-	-	العجز او الفائض المنقول
10			11 373 168,16	-	المخصصات
13			-	-	الاعانات التي تدفعها البلدية
14			-	-	مساهمات الغير في اشغال التجهيز
16			-	-	القروض
17			-	-	مداخل القطاع الاقتصادي
23			-	-	الأضرار (الكوارث)
24			-	5 500 000,00	الاملاك المنقولة وغير المنقولة
25			-	-	القروض التي تقدمها البلدية وتزيد مدتها على سنة
26			-	-	المسندات والقيم
27			-	-	مخصصات للوحدات الاقتصادية البلدية
28			-	5 873 168,16	الاشغال الجديدة والترميمات الكبرى
			242 733 833,96	242 733 833,96	مجموع النفقات و الإيرادات
			11 373 168,16	11 373 168,16	ما يخص الحساب 83 من النفقات و المادة 100 من الإيرادات
			-	-	المادة 730 من النفقات و الإيرادات
			231 360 665,80	231 360 665,80	المجموع الحقيقي (الفعلي) للنفقات و الإيرادات
			-	-	الحساب 85- الفائض الاجمالي
			231 360 665,80	231 360 665,80	مجموع متساو في النفقات و الإيرادات (المجموع ب)

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ
المبين في العمود المخصص لهذا الغرض.
في

٤ / الوالي،

ت هذه الميزانية من طرفنا، نحن أعضاء المجلس
عبي البلدية، في دورة عادية.
الوادي في

السرييس،

٢٠٢٤

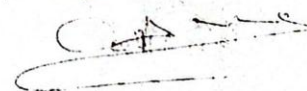
الخدمات	الإقتراحات		الموازنة العامة للميزانية
	النفقات	الإيرادات	
	427 518 477,64	427 518 477,64	قسم الميسير
60		124 472 500,00	الأغذية والتوريد
61		42 185 000,00	الأشغال والمصالح العامة
62		25 885 766,06	مصاريف الميسير
63		201 860 000,00	مصاريف الميسير
64		800 000,00	الضرائب ورسوم
65		-	النفقات المالية
66		7 808 769,42	المسح والإعدادات
67		5 808 927,40	المساهمات والحصص والخدمات لعائدة الغير
68		-	المخصصات لحساب الاستهلاك والمون
69		100 000,00	التكاليف الاستثنائية
70	520 000,00		عائدات الاستغلال
71	11 424 302,64		عائدات أملاك الدولة
72	222 790 100,00		التحصيل والإعانات والمساهمات
73	-		تخفيضات التكاليف
74	86 089 000,00		تخصيصات مصلحة الاموال المشتركة بين الجماعات المحلية
75	11 005 526,00		الضرائب غير مباشرة
76	95 689 549,00		الضرائب المباشرة
77	-		العائدات المالية
79	-		العائدات الاستثنائية
82	-		التكاليف والعائدات السابقة
83		18 597 514,76	الإقتضاء لأجل مصاريف التجهيز والاستثمار
85			نتائج السنة المالية
	18 597 514,76	18 597 514,76	قسم التجهيز والاستثمار
060		-	العجز أو الفائض المنقول
10	18 597 514,76		المخصصات
13			الإعانات التي تدفعها البلدية
14			مساهمات الغير في أشغال التجهيز
16			القروض
17			مداخل القطاع الاقتصادي
23			الأضرار (الكوارث)
24			الأملاك المنقولة وغير المنقولة
25			القروض التي تقدمها البلدية وتزيد مدتها على سنة
26			السندات والقيم
27			مخصصات للوحدات الاقتصادية البلدية
28		18 597 514,76	الأشغال الجديدة والترميمات الكبرى
	446 115 992,40	446 115 992,40	مجموع النفقات والإيرادات
	18 597 514,76	18 597 514,76	ما يخص الحساب 83 من النفقات والمادة 100 من الإيرادات
	427 518 477,64	427 518 477,64	المجموع الحقيقي (القطعي) للنفقات والإيرادات
	-	-	الحساب 85- الفائض الإجمالي
	427 518 477,64	427 518 477,64	مجموع متساو في النفقات والإيرادات (المجموع ب)

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ
المبين في العمود المخصص لهذا الغرض
في
الوالي,



قدمت هذه الميزانية من طرفنا نحن أعضاء المجلس
الشعبي البلدي في دورة عادية.
رأس الوادي في

الرئيس,

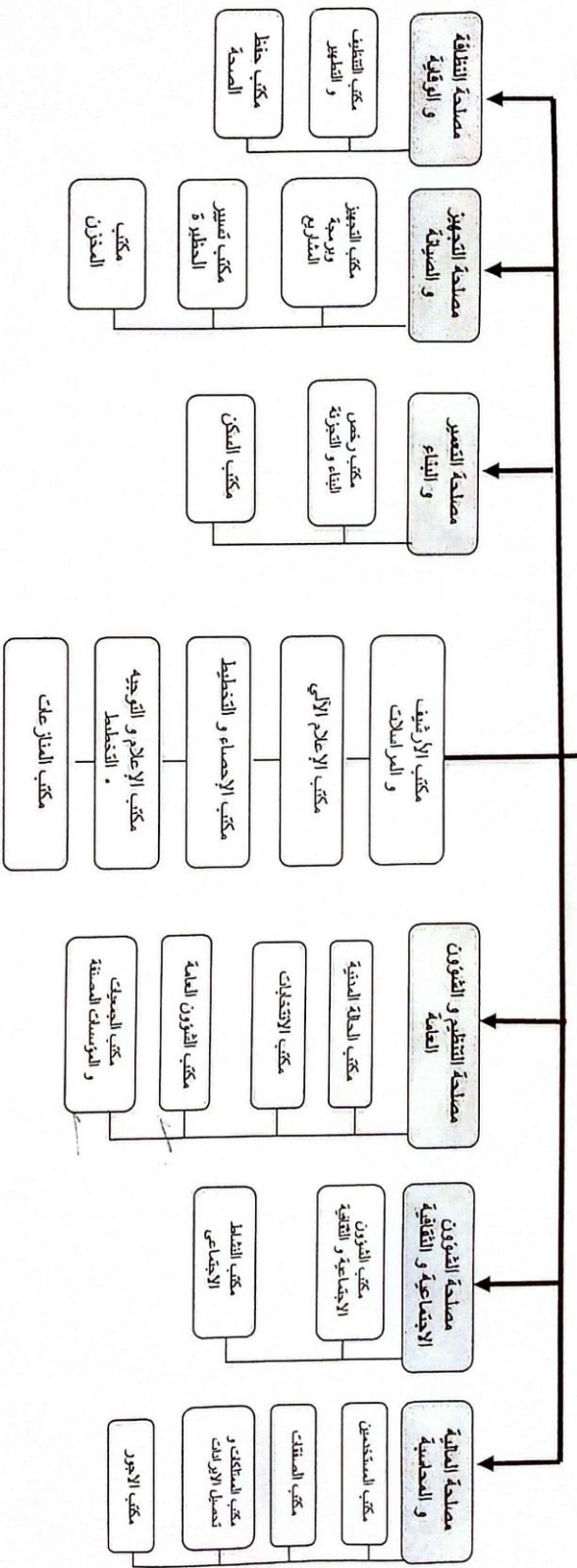


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الهيكل التنظيمي للبلدية

المجلس الشعبي البلدي

الإمارة العامة



رئيس المجلس الشعبي البلدي

ولاية: برج بوعريريج
 دائرة: رأس الوادي
 بلدية: رأس الوادي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية برج بوعريريج

مديرية الإدارة المحلية

مصلحة الميزانية والممتلكات

مقرر رقم 147 مؤرخ في: 30 أبريل 2024

يتضمن منح إعانة مالية لفائدة بلدية رأس الوادي

مخصصة للتكفل بتسيير وصيانة وحراسة المدارس الابتدائية بعنوان سنة 2024

إن والي ولاية برج بوعريريج



- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04/02/1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- بمقتضى القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية.
- بمقتضى القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 14/09/2022 المتضمن تعيين السيد كمال نويصر واليا لولاية برج بوعريريج
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 23/07/1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 265/95 المؤرخ في 06/09/1995 المحدد لصلاحيات مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها.
- بناء على مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1435 المؤرخة في 18/04/2024 المتعلقة بمنح إعانة مالية مخصصة للتكفل بتسيير وصيانة وحراسة المدارس الابتدائية بعنوان سنة 2024.

باقتراح من السيدة مديرة الإدارة المحلية

يقرر

- المادة الأولى:** تمتح لبلدية رأس الوادي إعانة مالية قدرها: 54 882 000,00 دج (أربعة وخمسون مليون وثمانمائة واثنان وثمانون ألف دينار جزائري) مخصصة للتكفل بتسيير وصيانة وحراسة المدارس الابتدائية بعنوان سنة 2024، موزعة كما يلي:
- المبلغ المخصص لنفقات الصيانة: 28 036 000,00 دج
 - المبلغ المخصص لأجور أعوان الحراسة والنظافة: 26 846 000,00 دج

المادة الثانية: يكلف السيد الأمين العام للولاية، السيدات والسادة: مديرة الإدارة المحلية، المراقب الميزناتي، أمين خزانة الولاية، رئيس دائرة رأس الوادي، رئيس المجلس الشعبي لبلدية رأس الوادي وأمين الخزانة البلدية كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المقرر

الوالي

عبد الوالي وبنمويس

مدير الإدارة المحلية

مقداد حياة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مقرر رقم 21/22 مؤرخ في: 30 أبريل 2024
يتضمن منح إعانة مالية لفائدة بلدية رأس الوادي
مخصصة للتكفل بالإطعام المدرسي للطور الابتدائي بعنوان سنة 2024

برج بوعريريج
الإدارة المحلية
مصلحة الميزانية والممتلكات

إن والي ولاية برج بوعريريج

- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04/02/1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- بمقتضى القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية.
- بمقتضى القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 14/09/2022 المتضمن تعيين السيد كمال نويصر واليا لولاية برج بوعريريج.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 23/07/1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 265/95 المؤرخ في 06/09/1995 المحدد لصلاحيات مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها.
- بناء على مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1435 المؤرخة في 18/04/2024 المتعلقة بمنح إعانة مالية مخصصة للتكفل بالإطعام المدرسي للطور الابتدائي بعنوان سنة 2024.

باقتراح من السيدة مديرة الإدارة المحلية

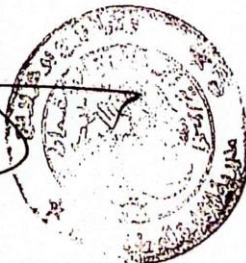
يقرر

المادة الأولى: تمنح لبلدية رأس الوادي إعانة مالية قدرها: 81 617 000,00 دج (واحد وثمانون مليون وستمائة وسبعة عشر ألف دينار جزائري) مخصصة للتكفل بالإطعام المدرسي للطور الابتدائي بعنوان سنة 2024.

لمادة الثانية: يكلف السيد الأمين العام للولاية، السيدات والسادة: مديرة الإدارة المحلية، المراقب الميزانياتي، أمين خزانة الولاية، رئيس دائرة رأس الوادي، رئيس المجلس الشعبي لبلدية رأس الوادي وأمين الخزانة البلدية كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المقرر

الوالي

مدير الإدارة المحلية
مقاداد حياة



البلدية - رأس الوادي - الجزائر

الوادي في

البلدية - رأس الوادي - الجزائر
 رقم الملف الوارد من مسبقا
 رقم الملف الوارد من مسبقا
 رقم الملف الوارد من مسبقا

والأستاذ المساعد
 مدير مديرية الشؤون البلدية
 وديوانية المراسم والبريد

إن رآلي ردتكم بوجوه وبروج

- مقتضى المرسوم رقم 100/04 المؤرخ في 04 فيفري 2004 المتعلق باللائحة التنفيذية للسناد، المعدل والمنقح، بمقتضى القانون رقم 71/90 المؤرخ في 14 أوت 1990، المتعلق بالجمهورية العمومية،
- مقتضى القانون رقم 10/11 المؤرخ في 14 فيفري 2011، المتعلق بالسلطنة،
- بمقتضى القانون رقم 02/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية،
- مقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 14/09/2021 المتعلق بتعيين السيد الوكيل المساعد بالولاية بوجوه وبرج،
- بمقتضى المرسوم المؤرخ في 04/11/2021 المؤرخ في 11/11/2021، المتعلق بتعيين السيد الوكيل المساعد بالولاية بوجوه وبرج،
- مقتضى المرسوم المؤرخ في 26/09/2021 المؤرخ في 06/09/2021، المتعلق بتعيين السيد الوكيل المساعد بالولاية بوجوه وبرج،
- بناء على مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 1421 المؤرخة في 04 فيفري 2024، بخصوص منح إعانات مالية للتجهيز من صندوق التضامن والسيولة الاجتماعية في إطار المخصص الإجمالي للتجهيز لسنة 2024،
- بناء على محضر اجتماع اللجنة الولائية بتاريخ 05 فيفري 2024، المتعلقة بعملية التحضير المسبق للبرامج المقترحة للتمويل من ميزانية الدولة،
- بناء على مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 1129 المؤرخة في 20 مارس 2024، بخصوص المصادقة على فتح اعتماد مالي مسبق بقسم التجهيز والاستثمار لسنة 2024،
- بناء على طلب السيد رئيس دائرة رأس الوادي رقم 03/03/2024،
- بناء على الملف الوارد من مصالح بلدية رأس الوادي.

باقتراح من السيدات والسيدات إدارة البلدية

الوادي

- المادة الأولى:** تمنح لبلدية رأس الوادي إعانة مالية بقيمة 3.941.885,00 دج (ثلاثة ملايين وتسعمائة وأربعة وأربعون ألف وثمانمائة وخمسون دينار جزائري) لتغطية اقتناء مواقف الحافلات
- المادة 02:** ترصد هذه الإعانة بميزانية البلدية بقسم المخصص الإجمالي للتجهيز، خاصة تخصيصا خاصا لا يمكن استعمالها خارج الإطار الذي سححت من أجله.
- المادة 03:** يكلف السيد الأمين العام للولاية، السيد الوكيل المساعد بالولاية، المراقب الميزانياتي، أمين خزينة الولاية، رئيس دائرة رأس الوادي، رئيس المجلس الشعبي البلدي، السيد الوكيل المساعد بالولاية، السيد الوكيل المساعد بالولاية، هذا المقرر

الوالي

الوالي
 مدير مديرية الشؤون البلدية
 والجماعات المحلية
 السيد الوكيل المساعد بالولاية

ولاية برج بوعريش
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة الميزانية والمستلكات

مقرر رقم: مؤرخ في:

يتضمن منح إعانة مالية للتجهيز من ميزانية الولاية لفائدة بلدية رأس الوادي

إن والي ولاية برج بوعريش

- بقتضى القانون رقم: 09/84 المؤرخ في: 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم.
- بقتضى القانون رقم: 10/11 المؤرخ في: 2011/06/22 المتعلق بالبلدية.
- بقتضى القانون رقم: 07/12 المؤرخ في: 2012/02/21 المتعلق بالولاية.
- بقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2022/09/14 المتضمن تعيين السيد كمال نويصر واليا لولاية برج بوعريش
- بقتضى المرسوم رقم: 485/91 المؤرخ في: 1991/12/15 الذي يحدد كليات تطبيق صلاحيات الوالي في مجال التنسيق بين المصالح والمؤسسات العمومية الموجودة في الولاية ومراقبة ذلك.
- بقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 215/94 المؤرخ في: 1994/07/23 الذي يضبط أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلتها وعمليها المعدل والمتمم.
- في إطار تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الجبلية و الريفية عبر بلديات الولاية وفك العزلة عنهم .
- بناء على طلب السيد رئيس دائرة رأس الوادي رقم : 957 المؤرخ في : 2024/03/10 المتضمن طلب اعانة مالية من اجل التكفل بإنجاز مبنى اداري بالقلاليز (الشطر الثالث).

- باقتراح من السيدة مديرة الإدارة المحلية

يقرر -

- المادة الأولى: تمنح إعانة مالية قدرها : عشرة ملايين و ثمانمائة و سبعة و ثمانون الف و ستمائة و سبعة و ستون دينار جزائري (10.887.667.00 دج) لفائدة بلدية رأس الوادي من اجل التكفل بإنجاز مبنى اداري بالقلاليز (الشطر الثالث).
- توجه هاته الاعانة إلى حساب أمين خزينة ما بين البلديات رأس الوادي من ميزانية الولاية الفصل: 4/979 البند 134 إعانات التجهيز للجاعات المحلية.
- المادة الثانية: هذا الاعتماد لا يمكن صرفه الا في مجال تخصيصه.
- المادة الثالثة: يكلف السادة والسيدات : الأمين العام للولاية ، مديرة الإدارة المحلية ، السيد رئيس دائرة رأس الوادي ، السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية رأس الوادي ، السيد المراقب الميزانياتي ، السيد أمين الخزينة للولاية ، كل حسب اختصاصه بتنفيذ هذا المقرر.

الوالي

الوالي

ANNEXE 1 دلحقق

Rappel Décision N°: /DAL/SPSPD/2024

WILAYA: Bordj Bou Arreridj ولاية :
 COMMUNE DE: RAS EL OUED بلدية :
 برج بوزوريج

10³DA (آلاف د ج)

NUMERO DE L'OPERATION	منح الاعانة / allocation d'une subvention	تعديل منح الاعانة / Rectification allocation d'une subvention		
	LIBELLE DE L'OPERATION ET LOCALISATION		A.E (initiale)	A.E (actuelle)
رقم العملية	عنوان العملية و تحديد موقعها		رخصة الالتزام الأولية	رخصة الالتزام الحالية
01/2024	تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب باحياء : 20 اوت - 19 مارس- 152 قطعة- 200 مسكن - الحدائق- عين الشانطي - الشلخة - درياقة - عين تشيش - السعيد رياح - و بئر الشحم الحصة رقم 01 : تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب باحياء الحدائق - عين الشانطي و السعيد رياح		5 504	5 504
02/2024	تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب باحياء : 20 اوت - 19 مارس- 152 قطعة- 200 مسكن - الحدائق- عين الشانطي - الشلخة - درياقة - عين تشيش - السعيد رياح - و بئر الشحم الحصة رقم 02 : تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب باحياء 20 اوت - 19 مارس - 152 قطعة - 200 مسكن		3 788	3 788
03/2024	تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب باحياء : 20 اوت - 19 مارس- 152 قطعة- 200 مسكن - الحدائق- عين الشانطي - الشلخة - درياقة - عين تشيش - السعيد رياح - و بئر الشحم الحصة رقم 03 : تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بالشلخة - درياقة - عين تشيش - و بئر الشحم		2 026	2 026
04/2024	دراسة تشخيصية لشبكة المياه الصالحة للشرب للجهة الجنوبية للولاية		2 790	2 790
05/2024	صيانة طرق بئر الشحم الشطر 02		4 902	4 902
06/2024	إصلاح الطريق المؤدي الى مدرسة عدالة عمار - بلدية رأس الوادي		6 875	6 875
TOTAL GENERAL			25 885	

ملاحظتي رقم 2
تاريخ: برج بوعمريريج
بلدية: رأس الوادي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الولاية: الوادي
مديرية الشؤون البلدية لولاية برج بوعمريريج
لمديرية الفرعية لألتهمه جبل
مكتب متابعة عمليات التقييم والشقاع

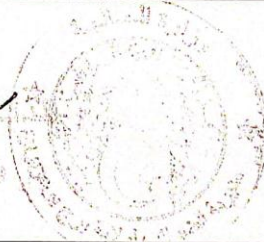
رقم: ادم امع من ام ج من س ام من ب ب ع ام ف ت برج بوعمريريج ني :

تقديم التقديرات
للإيرادات الجماعية
السنة المالية 2024

ملاحظة	تقديرات السنة المالية	طبيعة الضريبة أو الرسم
	51 313 411	الرسم على النشاط الصناعي و التجاري
	1 959 128	الرسم العقاري و رسم التطهير
	7 505 526	الرسم على القيمة المضافة
	1 314 163	الضريبة على الدخل العقاري
	24 764 685	ضريبة الجرافية الوحيدة
	16 338 162	الرسم على السكن
	103 195 075	المجموع

المدير الولائي للضرائب

الولاية للضرائب
ملاحظة
2023



ملاحظة	تقديرات السنة المالية	طبيعة الضريبة أو الرسم
	1	رسم الذبح
	10.300.000	الرسم على التوقف في الأماكن العمومية
	520.000	إيرادات أخرى استثنائية
	1.124.302	إيرادات من الأملاك العمومية
	11.944.302	المجموع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

- 1) سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، (الأردن، عمان: دار دجلة، ط1، 2011).
- 2) صالح الرويلي: اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 1992).
- 3) مجدي محمود شهاب: الاقتصاد المالي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر الأزرابية، 1999).
- 4) محمد عباس محرز: اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر).
- 5) منور إبراهيم شلبي: المرفق الفعلي دراسة مقارنة، (بيروت: دار الفكر العربي، 1997).
- 6) أحمد صقر عاشور: الإدارة العامة، (مصر: دار النهضة العربية، 1986).
- 7) بن طيبة مهدية خروبي سفيان: دور جماعات المحلية في دعم التنمية المحلية مجلة إيليزي للبحوث والدراسات، (الجزائر: المركز الجامعي إيليزي، العدد 01، 2016).
- 8) جلال بكير: أساليب تمويل الحكم المحلي، دراسة مقارنة، (القاهرة: مطبعة دلييك، 1972)، ص 50
- 9) حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، (القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000).
- 10) خالد سمارة الزغيبي: التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، (عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985).
- 11) زينب حسين عوض الله: أساسيات المالية العامة، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر الأزرابية، 2006).
- 12) سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، (مصر، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1994).
- 13) سعيد فراهاني فرد: السياسات الاقتصادية في الإسلام، (بيروت، لبنان: دار الولااء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014).
- 14) عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، (مصر: دار الجامعة، 2001).
- 15) عبد الواحد عطية: الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003).
- 16) عوف محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (مصر، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، 2006).
- 17) محمد الصغير بعلي: المالية العامة، (الجزائر، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003).
- 18) محمود حسين الوادي وعزام زكرياء أحمد، مبادئ المالية العامة، (عمان: دار المسيرة، 2007).
- 19) مراد حلمي: مالية الهيئات المحلية، (مصر: مطبعة نهضة مصر، 1962).
- 20) منال طلعت محمود: الموارد البشرية والمجتمع المحلي، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1986).

المجلات :

- (21) نصر الدين مصطفى: الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية الجزائرية، (الجزائر: مجلة الباحث، عدد 10، سبتمبر 2012).
- (22) لخضر مرغاد: الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، (الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، فيفري 2005).
- (23) بسمة عولمي، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية * العدد 2، جامعة ام بواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2015

المذكرات والرسائل الجامعية: (الغير منشورة)

- (24) سعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005.
- (25) يوسف نور الدين: الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية لفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010.
- (26) منصور شريفة: السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016
- (27) معيوف عادل: أسباب تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماستر غير منشورة)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021
- (28) عبد الحفيظ عباس: تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصورية، (مذكرة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
- (29) سيلا م حمزة وولد بزيو فاتح: فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2010-2014، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013-2014.
- (30) الشيخ أحمد ولد الشيباني: فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
- (31) سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- (32) روان مونة: تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2020، (مذكرة ماستر غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022.

- (33) أمانة شراك: دور جماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
- (34) صالح ساكري: المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية دراسة ميدانية بولاية باتنة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2008.
- (35) شويح بن عثمان : دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

- (36) المرسوم رقم 67-145 المؤرخ في 31/07/1967 المتعلق بالافتتاح من إيرادات التسيير لنفقات قسم التجهيز.
- (37) المرسوم رقم 67-159 المؤرخ في 15/08/1967 المتعلق بمساهمة البلديات في صندوق التضامن.
- (38) مرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 13/05/1982 المحددة للخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها.
- (39) المرسوم رقم 116 المؤرخ في 24/03/2014 المتضمن تنظيم صندوق الضمان والتضامن المشترك للجماعات المحلية.
- (40) مرسوم تنفيذي رقم 91/13 المؤرخ في 25 فبراير 2013 يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم.
- (41) قانون رقم 99-111 المؤرخ في 23/02/1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية رقم 82 لسنة 2000.
- (42) التعليمات الوزارية المشتركة رقم 02 المؤرخ في 23/10/2001 المتعلق بكيفية تطبيق أحكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.
- (43) المادة 231 من قانون رقم 3694 المؤرخ في 10/01/1994 المتضمن الضرائب والرسوم المماثلة.
- الجريدة الرسمية :**

- (44) الجريدة الرسمية رقم 40 لسنة 2015، قانون المالية 2015 المتضمن إعادة توزيع نسب هذا الرسم (0.66% البلديات، 0.29% الولاية، 0.05% صندوق الضمان والتضامن).

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in the corners of the page.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول
32	جدول رقم 1: تطور نفقات ميزانية بلدية راس الوادي خلال الفترة (2021_2024).
33	الجدول رقم 2: نفقات بلدية راس الوادي خلال الفترة الممتدة من 2021 الى 2024.
36	الجدول رقم 3. تطور ايرادات ميزانية بلدية راس الوادي خلال الفترة (2022_2024)
37	الجدول رقم 4: ايرادات بلدية راس الوادي خلال الفترة الممتدة من 2021 الى 2024.
39	الجدول رقم 5: اجمالي النفقات و الايرادات في بلدية راس الوادي.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	<u>الاهداء.</u>
	<u>شكر وعرفان.</u>
	<u>مقدمة .</u>
	الفصل الاول: الاطار النظري للسياسة المالية والجماعات المحلية .
	المبحث الاول : ماهية السياسة المالية في الجزائر.
02	<u>المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية وتطورها.</u>
02	الفرع الاول :مفهوم السياسة المالية.
03	الفرع الثاني: تطور السياسة المالية.
06	<u>المطلب الثاني : انواع السياسة المالية واهدافها .</u>
07	الفرع الاول: انواع السياسة المالية .
08	الفرع الثاني : اهداف السياسة المالية .
08	<u>المطلب الثالث : ادوات السياسة المالية .</u>
09	الفرع الاول : النفقات العامة.
10	الفرع الثاني : الايرادات العامة.
	المبحث الثاني: ماهية الجماعات المحلية :
12	<u>المطلب الاول: مفهوم الجماعات المحلية واهميتها.</u>
12	الفرع الاول: مفهوم الجماعات المحلية.
13	الفرع الثاني :اهمية الجماعات المحلية.
14	<u>المطلب الثاني : مبادئ واهداف الجماعات المحلية.</u>
14	الفرع الاول : مبادئ الجماعات المحلية.

15	الفرع الثاني: اهداف الجماعات المحلية.
	المبحث الثالث : السياسة المالية للجماعات المحلية .
16	<u>المطلب الاول : ايرادات السياسة المالية للجماعات المحلية وانواعها .</u>
18	<u>المطلب الثاني: نفقات السياسة المالية للجماعات المحلية وانواعها .</u>
	الفصل الثاني : الاطار التطبيقي في دراسة حالة بلدية راس الوادي .
	المبحث الاول : التعريف بميدان الدراسة (بلدية راس الوادي).
28	<u>المطلب الاول: التعريف ببلدية راس الوادي.</u>
29	<u>المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية راس الوادي.</u>
	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزانية بلدية راس الوادي .
	المطلب الاول : دراسة تحليلية لنفقات بلدية راس الوادي خلال اربع سنوات .
32	الفرع الاول: تطور اجمالي نفقات البلدية في الفترة الممتدة من 2021 الى 2024 .
33	الفرع الثاني : تحليل اقسام النفقات قسم التسيير وقسم التجهيز .
	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لإيرادات بلدية راس الوادي خلال أربع سنوات.
36	الفرع الاول : تطور اجمالي ايرادات البلدية في الفترة الممتدة من 2021 الى 2024 .
37	الفرع الثاني : تحليل اقسام الايرادات قسم التسيير وقسم التجهيز.
38	الفرع الثالث : مقارنة اجمالي النفقات مع اجمالي الايرادات خلال السنوات المدروسة.
39	
	المبحث الثالث: المعوقات المالية لبلدية راس الوادي والحلول المقترحة لها.
40	<u>المطلب الاول: المعوقات التي تواجه بلدية راس الوادي والاثار الناجمة عنها .</u>
40	الفرع الاول : المعوقات التي تواجه بلدية راس الوادي.
41	الفرع الثاني : الاثار الناجمة .
	<u>المطلب الثاني : الحلول والاقتراحات.</u>
42	

فهرس المحتويات

46	<u>خاتمة</u>
47	<u>ملاحق.</u>
62	<u>قائمة المصادر والمراجع</u>
64	<u>فهرس الجداول</u>

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية الى معرفة دور السياسة المالية في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر ، حيث قمنا في الفصل الاول بتناول الاطار النظري وذلك من خلال التطرق الى ماهية السياسة المالية وماهية الجماعات المحلية و اخيرا السياسة المالية للجماعات المحلية ، اما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة حالة حيث طبقت الدراسة على بلدية راس الوادي ولاية برج بوعرييج ، وذلك من خلال تحليل ميزانية البلدية ايراداتها ونفقاتها لنخلص الى ان الجماعات المحلية لا تتمتع بالاستقلالية المالية بل تابعة للدولة حيث ان هذه الاخيرة هي التي تمولها وتخصص فيما تنفقها .

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، الجماعات المحلية ، الايرادات ، النفقات .

STUDI SUMMARY:

The current study aimed to know the role of financial policy in financing local groups in Algeria, in the first chapter we dealt with the theoretical framework by addressing the nature of financial policy. The nature of local groups and finally the financial policy of local groups .the second chapter was a case study was applied to the , to conclude that local groups do not municipality of Ras El Oued enjoy financial independence , but are affiliated with the state , as the latter is the one that finance it and allocates what it spends on.

Keywords : Financial Policy , local groups , revenues , expenses .